

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵎⴰⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

اقتصاد الرياضة:

خزانٌ للنمو وفرص الشغل ينبغي تثمينه

إحالة ذاتية

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

اقتصاد الرياضة:

خزان للنمو وفرص الشغل ينبغي تـمـيـنـه

طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول موضوع اقتصاد الرياضة.

وفي هذا الإطار، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإعداد هذا الرأي.

وخلال دورتها العادية الثالثة والثلاثين بعد المائة (133)، المنعقدة بتاريخ 28 أبريل 2022، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على الرأي الذي يحمل عنوان: « اقتصاد الرياضة: خزانٌ للنمو وفرصُ الشغل ينبغي تـمـينـه » .

إن هذا الرأي، الذي تم إعداده وفق منهجية تشاركية، هو نتاج نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وجلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع¹، وكذا الاستشارات المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية «أشارك»².

1 - الملحق رقم 1: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم.

2 - الملحق رقم 3: خلاصات الاستشارة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية للمشاركة المواطنة حول موضوع اقتصاد الرياضة بالمغرب.

مقدمة

وعياً بالدور الذي تضطلع به الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أقرت³ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بالرياضة كألية هامة لتمكين النساء والشباب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في مجالات الصحة والتربية والتعليم والاندماج الاجتماعي. وفي المغرب، تعتبر الرياضة حقاً يكفله الدستور، بمقتضى الفصل 26 «تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة (...)»؛ والفصل 31 «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في: (...) الاستفادة من التربية البدنية والفنية؛ والفصل 33 «على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: (...) تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية (...)».

ويقتضي الحديث عن اقتصاد الرياضة قبل كل شيء تحديد ما نعبه أولاً بمفهوم «الرياضة»: إما تحديد نطاق استخدامه في مجال دقيق هو المنافسة الرياضية المنظمة، أو القبول بمدلوله الشائع والواسع للغاية، الذي يشمل من يمارسون الرياضة بشكل مناسباتي أو حتى النشاط البدني الموصوف من قبل الأطباء. ويأتي هذا الرأي لاستكمال العمل الذي سبق أن أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 2019 في إطار الإحالة الواردة من مجلس المستشارين حول «السياسة الرياضية بالمغرب»، وذلك من خلال دراسة جانب اقتصادي يتعلق على وجه الخصوص بالتوصية المتمثلة في «دعم تطوير جميع مكونات اقتصاد الرياضة».

ولا تحتل الرياضة حتى الآن المكانة الجديرة بها في إطار السياسة التنموية للبلاد (انظر إحالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رقم 26/2019). وفي هذا الصدد، فإن الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2008-2020، التي جاءت تجسيدا للإرادة الملكية السامية لجعل الرياضة «رافعة قوية للتنمية البشرية وللاندماج والتلاحم الاجتماعي»، لم تُمكن من تحقيق الأهداف المسطرة على الرغم من صياغة رؤية سياسية طموحة وتحديد رافعات ومحاوَر استراتيجية واضحة وملائمة لا تزال تكتسي راهنية. ومن هذا المنطلق، فإن مثل هذا الوضع يحد من قدرة القطاع على خلق القيمة المضافة وإحداث مناصب شغل ذات جودة، فضلاً عن إعاقة جهود إضفاء الصبغة الاحترافية على الأنشطة الرياضية، وبروز أبطال وطنيين، أو تطوير منظومات خاصة بهذا القطاع.

وعلاوة على ذلك، يشكل غياب نظام للتتبع والتقييم خاص بقطاع الرياضة عائقاً أمام الدراسة المتعمقة لعناصر هذه الاقتصاد. وتتسم المعطيات المتاحة، على قلتها، بتباينها أحياناً بين الفاعلين المعنيين (على سبيل المثال عدد المجازين أو الجمعيات أو الممارسين)، كما تظل الأرقام المحققة متدنية ولا ترقى إلى ما تم تسطيره من أهداف في إطار الاستراتيجية الوطنية للرياضة.

3 - « Le rôle du sport dans la réalisation des objectifs de développement durable », Wilfried Lemke chronique ONU.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الإحالة الذاتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الوقوف على واقع حال اقتصاد الرياضة، من أجل اقتراح مداخل التغيير الكفيلة بالرفع من مساهمة قطاع الرياضة في خلق الثروة وإحداث فرص الشغل، وجعله قاطرة اقتصادية واجتماعية لبلادنا.

ومن أجل رصد العوامل التي من شأنها أن تتيح هذا التطور، تتطلق هذه الإحالة الذاتية من تشخيص لواقع الحال يرصد المتدخلين المعنيين والأسواق وسلاسل القيمة، من جهة، ويسلط الضوء على الصعوبات والعقبات التي تعيق تطوير قطاع الرياضة بالمغرب. كما سيتم اقتراح خطاطة لسلسلة القيمة الخاصة بقطاع الرياضة وتقديم توصيف لأهم مكوناتها. وستكون هذه الخطاطة مشفوعة في الأخير بمجموعة من التوصيات من أجل جعل قطاع الرياضة رافعة للتنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أنّ هذه الإحالة الذاتية تركز بشكل أساسي على الإمكانيات الاقتصادية للرياضة، علماً أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سبق له أن أصدر دراسة في إطار إحالة واردة من لدن مجلس المستشارين في سنة 2018 حول موضوع «السياسة الرياضية». وتبعاً لذلك، لن يتم التطرق في هذه الإحالة الذاتية للقضايا ذات العلاقة بالرياضة كرأس مال غير مادي، من قبيل الدبلوماسية الرياضية، والتماسك الاجتماعي، والآثار على الصحة، وغير ذلك. وقد تم إدراج ملخص رأي المجلس حول السياسة الرياضية وكذا التوصيات ذات الصلة به في ملاحق هذا الرأي (الملحق رقم 2).

أخيراً، يكمن أحد الإكراهات التي تحد من نطاق هذا الرأي في قلة المعطيات، الدقيقة منها والمجمعة المتعلقة بقطاع الرياضة، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلباً على عمليات التحليل الكمي وتقييم المنجزات والآثار الفعلية، سواء الراهنة منها أو المستقبلية.

1. تعريف وقياس اقتصاد الرياضة

1. تطور مفهوم اقتصاد الرياضة

انطلق التحليل الاقتصادي لقطاع الرياضة عمومًا بالمقال المؤسس لسيمون روتبرغ (Simon Rottenberg) في سنة 1956⁴. وقد أتاح هذا المقال تحديد خصائص هذه الصناعة الجديدة، التي لا تختلف كثيرًا عن الصناعة بمفهومها التقليدي.

وقد ركزت الأدبيات اللاحقة على كل القضايا التي من شأنها أن تجعل هذا القطاع صناعة تحقق قيمة مضافة وتخلق سوقًا ومناصب شغل محلية، والتي أثار الكثير منها جدلاً كبيرًا في أوساط المختصين في اقتصاد الرياضة. وفي هذا الصدد، تم على الخصوص وضع فرضية تحقيق أقصى قدر من الأرباح موضع تساؤل، كما ظهر تباين في وجهات النظر، تجسد في نماذج تنظيم المجموعات الرياضية التي تم اعتمادها في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وعلاوة على ذلك، فقد ارتكز اقتصاد الرياضة على عدة تخصصات فرعية كالاقتصاد الصناعي من أجل تناول موضوع تنظيم المجموعات الرياضية والعلاقات بين الفرق الرياضية؛ وعلى «نظرية المقابلة» لتأكيد صحة فرضية تحقيق أكبر قدر من الأرباح عندما تسجل العديد من الفرق الرياضية خسائر مستمرة للموارد المالية؛ وعلى اقتصاد العمل لدراسة تأثير قيود سوق الشغل التي تحد من تنقل اللاعبين وتأثير ذلك على الأجور؛ ثم على نظرية الطلب من أجل قياس تأثير متغيرات مختلفة على حضور المباريات.

ولا يشكل اقتصاد الرياضة ككل قطاعا منفصلا يمكن قياس مؤشرات الإحصائية على حدة، بل إنه مكون من مكونات صناعات وقطاعات اقتصادية أخرى. وحسب عالم الاقتصاد فلاديمير أندريف (Wladi mir Andreff)، فإن عبارة «اقتصاد الرياضة» تخلط⁵ بين ما تم تمييزه في اللغة الإنجليزية بين «sports economy»، أي اقتصاد الرياضة الملموس أو القطاع الاقتصادي للرياضة، و«sports economics»، أي ما يعني حرفيا علم اقتصاد الرياضة أو مجموع التحليلات الاقتصادية المخصصة لقطاع الرياضة، للموارد المالية التي يستقطبها هذا القطاع وتلك التي يجري تداولها داخله وتلك التي ينتجها. وهكذا، فإن دراسة اقتصاد الرياضة تقتضي تحليل الأسواق الرئيسية التي تحركها الأنشطة الرياضية وما يواكبها من تغطية إعلامية، وكذا الاستعانة بأدوات من قبيل التحليل الاقتصادي للتوازن، ونظرية الألعاب وعناصر الاقتصاد الصناعي واقتصاد العمل، من أجل مقارنة «صناعة الرياضات الاحترافية».

ويُعد وضع تعريف فيلنيوس (الإطار رقم 1) تحسنا ملموسا في مسعى بلوغ تفسير أوضح للنشاط الاقتصادي المرتبط بالرياضة، ومن شأنه أن يتيح لأصحاب القرار السياسي فهماً أفضل لهذا الاقتصاد وتأثيره على الثروة والتشغيل. وفي هذا الصدد، تمكنت العديد من البلدان (ألمانيا، المملكة المتحدة، النمسا وغيرها) من إحداث حسابات فرعية خاصة بقطاع الرياضة، من أجل إرساء فهمٍ معمقٍ وموحدٍ

4 - S. Rottenberg, 1956, "The Baseball Players' Labor Market", Journal of Political Economy, vol. 64.

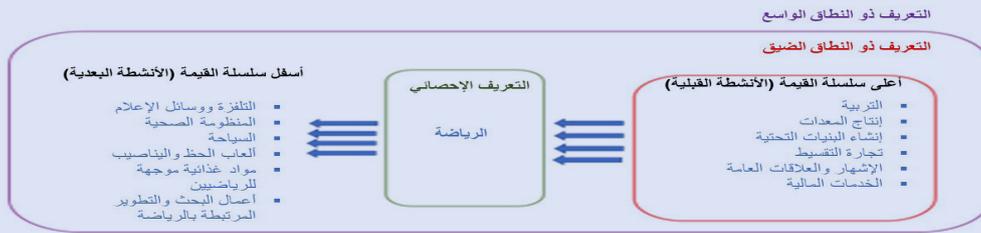
5 - Manuel de Wladimir Andreff sur « la Mondialisation économique du Sport » (2012).

لاقتصاد الرياضة. والجدير بالذكر أن الحساب الفرعي⁶ يشكل إطاراً لتقديم المعطيات المتعلقة باقتصاد مجال معين في سياق تحليل اقتصادي شامل لمنظومة المحاسبة الوطنية.

الإطار رقم 1: تعريف فيلنيوس لاقتصاد الرياضة

على إثر التوصية الواردة في الكتاب الأبيض الذي أصدره الاتحاد الأوروبي حول الرياضة سنة 2007، والتي تدعو إلى «تعزيز جودة المعطيات وقابليتها للمقارنة بهدف تحسين التخطيط الاستراتيجي وبلورة السياسات في المجال الرياضي»، تشكلت مجموعة عمل حول الرياضة والاقتصاد. وقد ضمت هذه المجموعة عدداً من المختصين في الاقتصاد والإحصاء والخبراء في اقتصاد الرياضة. ووضعت نصب عينيها بلورة منهجية مشتركة لتعريف وقياس اقتصاد الرياضة في أوروبا، وذلك بغية تعزيز إمكانية المقارنة بين المعطيات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالرياضة وتعزيز مزاياها. وقد أقرت مجموعة العمل أهمية وضع حسابات فرعية خاصة بمجال الرياضة كمنهجية مشتركة لقياس الأثر الاقتصادي للرياضة.

ورغم أن أنظمة التصنيف الإحصائية⁷ تعد آليات مفيدة تسعف في فهم جزء مهم من اقتصاد الرياضة، إلا أن مجموعة العمل أرادت فهم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالرياضة الموجودة خارج هذه التصنيفات. إذ غالباً ما تكون هذه الأنشطة ممتزجة بأنشطة أخرى لها علاقة بعيدة بالرياضة أو ليس له علاقة بها مطلقاً. فعلى سبيل المثال⁸، يشمل القطاع المسمى «الفنادق وأماكن الإيواء المماثلة» سلسلة من أنشطة استقبال المسافرين. غير أن الجانب المخصص من هذه الأنشطة لغرف الفنادق التي تكتريها الفرق الرياضية أو السائحون الرياضيون هو الجانب الذي يهتم اقتصاد الرياضة فقط، إلا أنه من غير الممكن بالاستناد إلى أبواب التصنيفات الإحصائية للأنشطة الاقتصادية المعمول بها، فصل هذا الجانب بمفرده. وفي هذا السياق، جرى اقتراح تعريف فيلنيوس للرياضة، الذي يقوم على مقارنة تتضمن ثلاثة تعاريف (اللجنة الأوروبية 2013):



تعريف إحصائي: يشمل فقط القطاعات المعتبرة بشكل صريح قطاعات رياضية في التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في المجموعة الأوروبية:

- تعريف ذو نطاق ضيق: يشمل جميع المنتجات والخدمات التي تعتبر مدخلات ضرورية لقيام النشاط الرياضي ومخرجات له؛

6 - تعريف الحساب الفرعي، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)

7 - التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في المجموعة الأوروبية (NACE) ونظام تصنيف الصناعة في أمريكا الشمالية (NAICS).

8 - « Getting the Ball Rolling : Basis for Assessing the Sports Economy », Stuart Russell, Douglas Barrios et Matt Andrews, Center for International Development at Harvard University

• تعريف ذو نطاق واسع: يشتمل على المكونين السابقين بالإضافة إلى جميع المنتجات والخدمات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بأي نشاط رياضي.

المصدر: « Getting the Ball Rolling : Basis for Assessing the Sports Economy », Stuart Russell, Douglas Barrios et Matt Andrews, Center for International Development at Harvard University

ويشمل كل من التعريفين الضيق والواسع النطاق مجموعة من الصناعات التي لم تكن تعتبر مرتبطة بشكل مباشر بالرياضة. فعلى سبيل المثال، تُدرج العديد من فضاءات الإيواء الفندقية أو المطاعم ضمن التعريف واسع النطاق بالنظر لكون الفرق الرياضية والسياح الرياضيين يستهلكون السلع والخدمات التي توفرها. كما أن بيع المنتجات الصيدلانية بالتجزئة يندرج ضمن التعريف ذي النطاق الضيق لأن الرياضيين غالباً ما يستخدمون هذه المنتجات أثناء التدريبات أو المنافسات.

ويتسم تطبيق تعريف فيلنيوس على أرض الواقع بدرجة عالية من التعقيد لا سيما عندما يتعلق الأمر بوضع آلية لتجميع المعطيات. إذ تأخذ هذه الآلية شكل مصفوفة كبيرة: وهي عبارة عن جدول تطابق بين فروع التصنيف الصناعي وتصنيف المنتجات. وتبقى كلفة هذا العمل جد مرتفعة من حيث ما يتطلبه من وقت لجمع المعطيات وإمكانيات مالية لإنجازه. وقد أعربت العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماعات مجموعة العمل المشار إليها أعلاه، عن قلقها بشأن عبء التكلفة المالية لهذه العملية على الوزارات المكلفة بقطاع الرياضة في كل بلد. لذلك، لا تزال العديد من بلدان الاتحاد تتجزد دراسات اقتصادية أو إحصائية حول الرياضة استناداً على منهجيات مغايرة.

وعلى مستوى الإنتاج، تضم الأنشطة القبلية لسلسلة القيمة بقطاع الرياضة: التربية الرياضية، والبنيات التحتية الرياضية، والخدمات المالية المرتبطة بتمويل الرياضة، وإنتاج وتسويق المعدات الرياضية سواء بالجملة أو بالتفصيل، والإشهار. أما الأنشطة البعيدة لسلسلة القيمة بقطاع الرياضة، فتشمل التلفزة ووسائل الإعلام الأخرى، والسياحة والتغذية (نظام التغذية الرياضية) والمنظومة الصحية، واليانصيب والمراهنات الرياضية، والبحث والتطوير المخصص للرياضة. وتكمن الصعوبة عند تناول اقتصاد الرياضة في العثور من جهة على جميع المنتجات والخدمات في التصنيفات الصناعية المعمول بها، ومن جهة أخرى، إذا تعذر ذلك، في تقدير حصة الإنتاج ذي الوجهة الرياضية ضمن تصنيف عام لا يفرق بين فروع أو أوجه استخدام السلع والخدمات (وكمثال على ذلك، تقدير حصة الملابس الرياضية من إجمالي إنتاج الملابس التي ينتجها قطاع النسيج، أو حصة الأحذية الرياضية ضمن إجمالي إنتاج صناعة الأحذية).

2. سلسلة القيمة في القطاع الرياضي

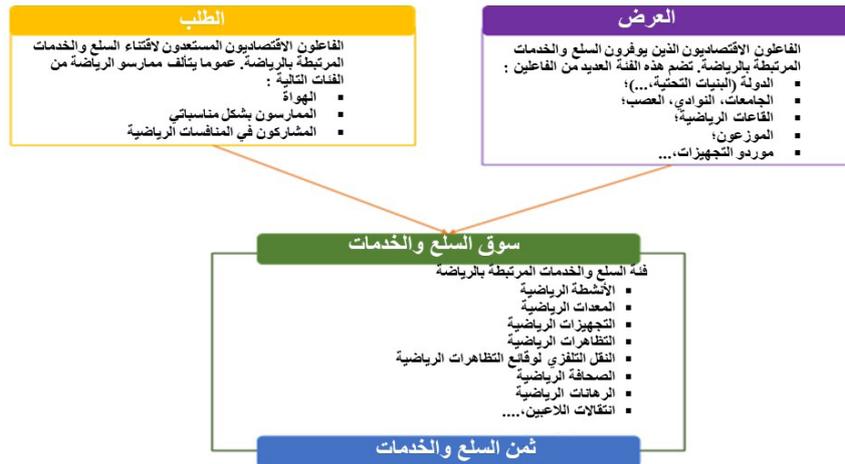
■ تعدد الفاعلين المتدخلين في سلسلة القيمة في المجال الرياضي

عملياً، تضم المنظومة الاقتصادية الرياضية العديد من الفاعلين العموميين والخواص، الذين يختلف نطاق تدخلهم من فرع اقتصادي لآخر. لكن، يمكن بشكل عام، أن نميز من بين مجموع الأنشطة الاقتصادية الرياضية عدداً من الأنشطة التي تمثل كتلاً منسجمة إلى حد ما: أولاً، الفاعلون الخواص المشتغلون في مجال توفير المعدات الرياضية لفائدة جميع الممارسين للرياضة، وتشمل أنشطتهم تصنيع الأغراض الرياضية (الملابس والإكسسوارات والمعدات المتخصصة وما إلى ذلك) وتوزيعها

(البيع بالتقسيط والكراء والصيانة)، ويتم تصريف تلك السلع في أغلب الأحيان عبر علامات تجارية مختصة. ودائماً في القطاع الخاص، نجد في المستوى الثاني الفاعلين العاملين في ميدان البنيات التحتية الرياضية، سواء ما يتعلق بإنشاء أو إنتاج التجهيزات والمنشآت الرياضية ولكن أيضاً ما يتصل بتسييرها وصيانتها. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان إحداث البنيات التحتية يتم عموماً بتمويل من قبل السلطات العمومية، فإن شكل تفويض صيانتها وتسييرها يختلف من بلد لآخر.

وتتميز المنظومة الرياضية أيضاً بوجود فاعلين يعملون في مجال تيسير ولوج الساكنة إلى الرياضة. فمن جهة، تتم ممارسة الرياضة أساساً عبر بنيات وهيئات غير ربحية، في شكل جمعيات أو جامعات رياضية، وتتمثل مهمتها في النهوض بصنف رياضي معين وتنظيم المسابقات المتعلقة به. من جهة أخرى، هناك فئة أخرى من الفاعلين تشتغل في المكون المتعلق بالعروض الرياضية، سواء تعلق الأمر بالتظاهرات الدولية الكبرى أو منافسات الرياضة الاحترافية. ويتخذ هؤلاء الفاعلون شكل مقاولات تجارية تعمل في مجال الخدمات، وتختلف طبيعة الزبناء الذين تستهدفهم حسب نوعية نشاطها: فئة أولى ترمي إلى تلبية حاجيات الفاعلين الآخرين المنخرطين في قطاع الرياضة، إذ نجد فيها، على سبيل المثال، وكالات التواصل وتنظيم الفعاليات، وسائل الإعلام المهنية، مكاتب الدراسات التقنية، مكاتب الاستشارة. وفئة ثانية تقدم خدمات موجهة مباشرة إلى المشجعين/ المستهلكين. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بوسائل الإعلام الرياضية التي تعمل على تغطية الأحداث ومواكبة الأخبار، وتضطلع بدور حلقة وصل بين المستهلك وفريقه المفضل. وهناك فئة ثالثة تسعى إلى تيسير ممارسة الرياضة، لا سيما من خلال المنتجات أو الخدمات المتعلقة بالطب الرياضي، والمنتجات الصيدلانية والغذائية المتعلقة بالرياضة وتتبع الأداء الرياضي.

■ خطاطة للمكونات الاقتصادية لقطاع الرياضة



■ الطابع المركب للعلاقات بين الرياضة والأنشطة الاقتصادية الأخرى

القطاع	نماذج لأنشطة مرتبطة بقطاع الرياضة
الزراعة والصيد البحري	الاصطبلات، تربية الخيول، مراكز الفروسية (خاصة البنيات صغيرة الحجم)
الصناعات التحويلية	المنتجات الغذائية الموجهة إلى الرياضيين (التغذية الرياضية) صناعة الملابس والأحذية الرياضية. صناعة السيارات الرياضية صناعة تجهيزات الرياضات المائية/المسبح
البناء	مقاولات البناء (المسبح، قاعات الرياضة أو الملاعب...)
التجارة	توزيع المعدات الرياضية
الإيواء والمطاعم	الماوي الجبلية، المخيمات الرياضية، الفضاءات المتمحورة حول الأنشطة الرياضية (الغولف، مراكز التأهيل البدني، الفروسية...)
الإعلام والاتصال	الصحافة المكتوبة، الإذاعة، التلفزة، وكالات الإشهار، مقاولات التسويق الرياضي... المدرّبون الرياضيون المستقلون، مراكز التكوين والمدارس المختصة
الصحة الإنسانية والعمل الاجتماعي	مراكز الطب الرياضي، المهنيون المختصون في العلاج الطبيعي للرياضيين
الفنون والعروض والأنشطة الترفيهية	تدبير البنيات والتجهيزات الرياضية أنشطة النوادي الرياضية، أنشطة مراكز بناء الأجسام
أنشطة أخرى	مراكز اللياقة البدنية والتأهيل البدني

المصدر: « La filière sport prend ses marques », groupe BPCE, février 2020

3. قياس وتقييم الأثر الاقتصادي للرياضة

إن تداخل الرياضة مع العديد من القطاعات الاقتصادية، يجعل من عملية رصدتها وتقييمها أمراً معقداً للغاية، مما يتطلب اعتماد قدر عالٍ من الصرامة المنهجية، تستدعي تكاليف مالية للتغلب على الصعوبات المتعلقة باختيار المنهجية المناسبة. وتتمثل تلك الصعوبات في ضعف أو غياب المعطيات المفصلة حول قطاع اقتصاد الرياضة، بالإضافة إلى وجود العديد من أنواع الرياضات (كرة القدم، كرة المضرب، كرة السلة وغيرها) ضمن نفس القطاع «الرياضي». ويُعزى هذا النقص في المعطيات الاقتصادية بشكل خاص إلى عدد التنظيمات الرياضية الصغيرة (النوادي والجمعيات وغيرها) العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى أن بعض الرياضات أقل احترافية وتنظيماً من غيرها.

وعلى الصعيد الدولي، يُبرز استعراض¹⁰ تجارب الدول التي طورت حسابات فرعية خاصة بالرياضة أنه من بين الصعوبات التي يواجهها التقييم الاقتصادي لمجال الرياضة، نجد أساساً طبيعة العلاقات بين

10 - « Study on National Sport Satellite Accounts (SSAs) in the EU – Technical Support at National Level 2018 », Commission Européenne, publié en avril 2021.

مختلف القطاعات، واحتساب الجوانب الرياضية لكل قطاع اقتصادي بشكل صحيح، واختيار المنهجية لتقسيم القطاعات داخل جداول تبين المدخلات والمخرجات مع تضادي أي احتساب مزدوج، وتحديد القطاعات المرتبطة بالرياضة وفقاً للتعريف المعتمد، من قبيل تعريف فيلنيوس على سبيل المثال، والآثار المترتبة عن ذلك على مستوى سوق الشغل.

II. اقتصاد الرياضة في المغرب: واقع الحال؟

1. طلب لا يرقى إلى مستوى المعايير الدولية

تعتبر مزاولة أي نشاط رياضي، بالإضافة إلى مزاياه على الصحة البدنية والعقلية، وسيلة أساسية لتحقيق الاندماج الاجتماعي. كما أن الرياضة تشكل في إطار الممارسة الاحترافية وسيلة لتنمية الشعور بالانتماء بالنظر إلى كونها تجسيدا للشعور بالاعتزاز بالوطن.

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية للمشاركة المواطنة «أشارك»

أكد أزيد من نصف المشاركين (51 في المائة) أنهم يمارسون الرياضة بشكل منتظم، كما أن زهاء 12 في المائة منهم يشاركون في المنافسات الرياضية. في المقابل، أكد 30 في المائة من المستجوبين أنهم نادرا ما يمارسون الرياضة.

وعلى الرغم من ذلك، يسجل أن المواطنين والمواطنات لا يخصصون إلا حيزاً قليلاً من الوقت الحر للنشاط الرياضي. واستناداً إلى نتائج البحث الوطني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011 حول الشباب، يتضح أن الشباب يعتبرون التلفزيون والراديو والإنترنت وسيلتهم الرئيسية للانفتاح على محيطهم وعلى بقية العالم. وأفاد 13.1 في المائة فقط (17.9 في المائة في الوسط الحضري و 6.1 في المائة في الوسط القروي) بأنهم يمارسون الرياضة بانتظام، مقابل 68 في المائة (57.3 في المائة في الوسط الحضري و 83.8 في المائة في الوسط القروي) صرحوا بأنهم لم يمارسوا الرياضة قط. وحسب البحث ذاته، يبدو أن حضور الأنشطة الرياضية يعد نادراً في أوساط الشباب، حيث صرح 82.1 في المائة بأنهم لم يحضروا هذا النوع من الأنشطة أبداً، بينما أفاد 6.3 في المائة فقط من الشباب بأنهم يحضرون هذه الأنشطة بانتظام (8.1 في المائة في الوسط الحضري و 3.6 في المائة في الوسط القروي).

إن طموح جعل اقتصاد الرياضة بالمغرب رافعة للتنمية يقتضي أولاً وقبل كل شيء معالجة موضوع قلة عدد الممارسين. وفي هذا الصدد، لا يتجاوز حالياً عدد المسجلين في الأندية مليون ممارس وممارسة، بينما بلغ عدد الرياضيين المجازين (الحاصلين على رخصة رياضية) 337.400 في سنة 2016. ويحيل هذا الواقع إلى أهمية تسليط الضوء على المحددات الأخرى لهذا الاقتصاد، ألا وهي مكانة الرياضة في منظومة التعليم المدرسي والجامعي، ومستوى أداء النخب الرياضية، ومدى توفر البنيات التحتية الرياضية والتأطير المناسبين، وتنظيم أوقات العمل والتعليم والتكوين، وغير ذلك.

ويحول غياب تحليل مفصل لحجم الأنشطة والأهداف المتعلقة بممارسة الرياضة بالمغرب دون تحديد سمات وخصائص الممارسين في المغرب. وتبعاً لذلك، يصعب تصنيف الممارسين بين متنافسين يسعون إلى تحقيق نتائج في إطار تنافسي، وممارسين هواة، يقبلون على الرياضة من منطلق الترفيه بشكل مكثف أو مناسباتي، قلما يمارسون الرياضة بشكل غير منتظم. ومن شأن توفر مثل هذه المعلومات أن يمكن من توجيه واستهداف السكان المعنيين بالسياسات العمومية المناسبة.

■ المرأة المغربية والرياضة

أطلقت الوزارة الوصية العديد من التظاهرات خلال السنوات الأخيرة من أجل تحسين النساء بأهمية ممارسة الرياضة، وكذا بغية جذب اهتمامهن بالحضور في هذا النوع من التظاهرات والمشاركة فيها. ومع ذلك، وأخذاً بعين الاعتبار جلسات الإنصات التي عقدت حول هذا الموضوع، فإن الواقع الميداني يكشف ضعف مشاركة المرأة المغربية في الأنشطة الرياضية، وحضورها المحدود للغاية في المجال الرياضي، سواء كممارسة أو في المهن الأخرى المرتبطة بالرياضة.

ويشكل الضغط الاجتماعي والمحيط الثقافي أيضاً حواجز حقيقية أمام الفتيات اللاتي يرغبن في ممارسة الرياضة، حتى ولو أن بعضهن حققن نتائج هامة على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المنتخب الوطني المغربي النسوي لكرة القدم المدرسية أحرز مؤخراً كأس إفريقيا في نسختها الأولى.

ومن بين العوائق التي تعترض أيضاً الرياضة النسوية نذكر التحرش أو حتى الخوف من التحرش في الملاعب الرياضية في صفوف عدد من الفتيات وأسرهن. إن هذه الآفة، التي تعتبر للأسف مشكلة حقيقية تواجهها معظم بلدان العالم، لا تستثني المغرب.

الإطار رقم 2: المرأة والرياضة

لا تقتصر مزايا الرياضة على الجوانب الصحية والاقتصادية، بل إنها تعد أيضاً إحدى الرافعات الأساسية للمساواة بين الجنسين. ومن شأن النهوض بممارسة الرياضة من قبل الفتيات والنساء أن يمكنهن بشكل أساسي من اكتساب مهارات العمل في إطار فريق، وأن يكن أكثر استقلالية وأكثر قدرة اجتماعياً واقتصادياً، كما من شأن ذلك أن يصحح الفكرة الخاطئة التي تزعم أن بعض الأنشطة مخصصة للرجال فقط. إن صورة «النساء البطلات» في العالم ستحفز أيضاً على تجاوز الصور النمطية والأعراف الاجتماعية التي تمنع أحياناً هؤلاء الفتيات من الانخراط في المسارات الرياضية، على الرغم من تمتعهن بمواهب عالية.

وفي هذا الصدد، يعتبر برنامج «نصر يقود إلى آخر» في البرازيل، والذي تم إحداثه من قبل اللجنة الأولمبية الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار دورة الألعاب الأولمبية بريسو سنة 2016، نموذجاً يبرز كيف أن الأسر والمجتمعات غيرت رأيها وأضحت أكثر استعداداً للسماح لبناتها بمواصلة لعب كرة القدم.

وفي السياق ذاته، تم الاطلاع¹ على بعض التجارب الدولية من أجل استقاء بعض الممارسات الفضلى الكفيلة بتشجيع الفتيات والنساء بالمغرب على تعزيز حضورهن في مجال الرياضة (ليس فقط ممارسة

الرياضة ولكن أيضاً حضور التظاهرات الرياضية):
• تسليط الضوء على صورة البطلات الرياضيات في مختلف التخصصات الرياضية؛
• وضع برامج تحسيسية لمكافحة التمييز ضد المرأة في مجال الرياضة؛
• تعزيز تمثيلية المرأة في الهيئات الرياضية؛
• إعفاء الجمعيات والفروع النسوية من رسوم الانخراط في الجامعات الرياضية؛
• الاستخدام المجاني للمرافق الرياضية من أجل إجراء التدريبات والمباريات؛
• تخصيص مكافآت للجمعيات بناء على البرامج التي تنفذها لتطوير الرياضة النسوية؛
• تنويع عرض الأنشطة المتعلقة بالرياضة في البنيات التحتية الرياضية؛
• دعم الرياضة المدرسية ومراكز التكوين في الأندية الرياضية؛
• تطوير البطولات النسوية على الصعيدين الوطني والجهوي؛ وغير ذلك.
1 : تونس، البرازيل، منطقة الأورو، الولايات المتحدة الأمريكية...

■ نظرة اقتصادية غير منصفة

لا تزال الرياضة في المغرب، في نظر فئات واسعة، قطاعاً اجتماعياً بحتاً تديره جمعيات توجه عروضها عموماً نحو الممارسين الهواة، في غياب أية آفاق حقيقية للتنمية الاقتصادية. وتنعكس هذه النظرة بشكل كبير على حجم ومصدر التدفقات المالية ذات الصلة بها والمتأتية أساساً من الدولة دون احتساب الاستهلاك المباشر للأسر، كما تؤثر هذه النظرة سلباً على العديد من الاختلالات الهيكلية التي تعترى قطاع الرياضة.

ويساهم ضعف البعد الاحترافي في تدبير العديد من الأندية والعصب والجامعات الرياضية في عدم طمأنة المستثمرين المحتملين من القطاع الخاص، الذين يرون في الرياضة مجرد مجال للإنفاق لا يفتح أية آفاق لتحقيق عائدات على الاستثمار، بصرف النظر عن الآثار المتعلقة بالتسويق والتي لا يتم قياسها دائماً بشكل جيد .

2. جملة من الإشكاليات المرتبطة بمنظومة الرياضة بالمغرب

بدايةً، ثمة إشكالية الإطار المؤسسي للقطاع الذي لم يتم بعد إرساؤه على النحو الأمثل، خاصة وأن عملية إصلاح الإطار القانوني المنظم لقطاع الرياضة التي انطلقت منذ سنوات لم تكتمل بعد. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالنصوص التنظيمية التي تحدد طبيعة العلاقات بين السلطات الحكومية المتدخلة في هذا القطاع، كما تحدد الدور الذي تضطلع به العديد من الهيئات في تطوير الرياضة والنهوض بها.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان توضيح أدوار مختلف الفاعلين ومسؤولياتهم. ويتعلق الأمر أساساً بالجامعات والجمعيات الرياضية. وقد اعتمدت غالبية الجامعات الرياضية الأنظمة الأساسية النموذجية

الجديدة، علماً أن هذه الأنظمة لا تلائم جميع الأصناف الرياضية. وبخصوص إبرام عقود الأهداف ذات الصلة، سُجلت عدة أوجه قصور نذكر منها ما يلي:

- عدم الالتزام بمقتضيات القانون رقم 30.09، لاسيما ما يتعلق بتدبير عدة أصناف رياضية من قبل جامعة واحدة، وعدم حصول جامعات على التأهيل، والتجديد للرئيس أو أعضاء المكاتب المديرية لأكثر من ولايتين متتاليتين، وعدم التوفر على دفتر التتبع الطبي للرياضيين؛
- عدم وجود عقود عمل مبرمة مع المستخدمين، وعدم الالتزام بمنح الحد الأدنى للأجور للمستخدمين، والتصريح الجزئي بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعدم الوفاء بالالتزامات الضريبية؛
- عدم وجود مساطر وآليات لتتبع ملفات الرياضيين؛
- عدم وجود دليل للمساطر الإدارية والمالية على مستوى الأندية والجامعات؛
- عدم نشر تقارير الافتحاص والتقارير المالية، وغير ذلك.

وفي الواقع، لا يمكن خلق القيمة في هذا القطاع إلا من خلال تنظيمات رياضية تنتهج قواعد الحكامة وتعبئة الموارد المالية والشفافية على غرار ما هو معمول به داخل مقاولات القطاع الخاص.

وفي ما يتعلق بتمويل قطاع الرياضة، تظل الدولة الفاعل الرئيسي في هذا الشأن. ومع ذلك، تساهم الأسر في جزء من هذا التمويل من خلال دفع الحصة الأكبر من المصاريف المتعلقة بالأنشطة الرياضية، كما يتحمل الرياضيون التكاليف المتعلقة بالمعدات الرياضية وبمزاولة نشاطهم الرياضي. وعلاوة على ذلك، تتخرط المقاولات، سواء كانت متخصصة في المجال الرياضي أم لا، في هذه الجهود باعتبارها جهات راعية، وذلك دون أن تتدخل في الشق التدييري للأندية. وطالما أن الجمعيات الرياضية عموماً لا تقدم ضمانات على مستوى التنظيم والشفافية المالية، فإن دور القطاع الخاص سيبقى محتشماً في هذا الشأن.

أما بالنسبة للجامعات الرياضية، فإن غالبيتها تعاني من مشكلة التمويل الذي يعتمد بشكل أساسي على الدعم المقدم من القطاع الوصي وبعض الموارد المتأتية من عقود الرعاية، كما هو الشأن على سبيل المثال بالنسبة لجامعات كرة القدم وألعاب القوى والغولف والفروسية.

يلاحظ كذلك أن ثمة ضعفاً في المبادرات التي تتخذها الجماعات الترابية وفي إعداد وتمويل البرامج والأنشطة الرياضية المحلية. فعلى سبيل المثال، وعلى مستوى الجهات، يمكن إعطاء دفعة للدينامية المحلية من خلال الرياضة إذا ما حظيت التظاهرات الرياضية المنظمة باهتمام كاف من أجل استقطاب الجماهير الوطنية والدولية القادرة على حضور هذه التظاهرات واقتناء المنتجات الموازية، هو ما يساهم في خلق فرص الشغل والترويج للمنتجات والخدمات، لا سيما تلك المتعلقة بقطاع السياحة.

وعلى سبيل المثال، يشجع تنظيم سباقات الماراثون في عدة مدن حول العالم الرياضيين والأطقم المرافقة لهم وكذا هواة هذا النوع الرياضي على المواظبة على زيارة المدن أو القرى التي تحتضن هذه السباقات، والترويج للسياحة الرياضية وتطوير الأنشطة التجارية المحلية. وقد أثبت هذا التوجه فعاليته في خلق فرص اقتصادية مستدامة لفائدة الساكنة المحلية.

وفي ما يتعلق بالرأسمال البشري، فإن نقص الاستثمارات في مجال الرياضة، سواء العمومية منها أو الخاصة، يقلص من فرص إعداد رياضيين قادرين على تحقيق إنجازات رياضية وتطوير مواهبهم. كما يساهم ذلك في تقليص آفاق متابعة المسار الرياضي وفي إضعاف التنظيمات المحلية (الأندية، الجمعيات الرياضية، المقاولات المتخصصة في المنتجات المتعلقة بالرياضة، مراكز التشييط الرياضي، وغيرها) ومسارات الرياضة الاحترافية (تنويع التخصصات، التركيز على كرة القدم...).

إن غياب نظام أساسي خاص بالرياضيين المحترفين والرياضيين من المستوى العالي، يضمن استقراراً مالياً واجتماعياً للممارسين، يجعل من مهنة «الرياضي» مهنة ضعيفة الاستقطاب والتمثين، لاسيما على مستوى توفير الحماية الاجتماعية الملائمة من تقاعد مبكر وتأمين ضد الحوادث الرياضية والأمراض المهنية، علماً أن مدة المسار الرياضي قصيرة، كما أن توجه الرياضيين المحترفين نحو مسارات مهنية أخرى قد يكون صعباً إذا لم يتم التخطيط لذلك وتيسير مسالكه في إطار نظام أساسي واضح. ويساهم هذا الوضع في تفاقم ظاهرة «هجرة الكفاءات الرياضية».

الإطار رقم 3: نموذج سياسة مندمجة في مجال الرياضة

تقدم رواندا نمودجا جيداً في مجال التقائية الأهداف التي سطرته الدولة، سواء على مستوى تنظيم التظاهرات الرياضية أو توفير البنيات التحتية أو في ما يتعلق بتقريب الرياضة من الساكنة. وفي هذا الصدد، نجحت رواندا في شتبر 2021 في كسب رهان تنظيم بطولة العالم للدراجات في سنة 2025. وقبل ذلك، تمكنت رواندا وعلى مدى عدة سنوات من ترسيخ شغف خاص لدى الساكنة برياضة ركوب الدراجات. وحسب رئيس الجامعة الرواندية لركوب الدراجات، يستخدم مواطن واحد من بين كل خمسة بالغين الدراجة الهوائية كوسيلة للنقل. وقد مكن تطور رياضة ركوب الدراجات في البلاد، إلى جانب المبادرات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال، من الانفتاح على الخارج وبلوغ مؤشرات أفضل على مستوى النمو والتشغيل، وتحقيق المصالحة مع البيئة في إطار مبادئ التنقل المستدام. وعلى سبيل المثال، تم إطلاق طواف رواندا في سنة 1988، وشهد تطوراً بوتيرة سريعة جداً. ويتضمن هذا الطواف عدة مراحل ويمتد على مدى أسبوع كامل، وظل لفترة طويلة يستقطب متسابقين على الصعيد الجهوي، قبل أن يستضيف اليوم فرقاً تشارك في طواف العالم للدراجات (World Tour).

أما بخصوص المعدات والبنيات التحتية الرياضية عموماً، وفضلاً عن مدى استجابتها للمعايير المعمول بها دولياً، فإنها تعاني من نقص على مستوى التنسيق ومن خصائص من حيث الدعم التقني والبشري والمالي لطرق تدبيرها وصيانتها. وعلى سبيل المثال، فإن الملاعب الكبرى لكرة القدم تستنزف موارد مالية مهمة بالنظر إلى أن طاقتها الاستيعابية التي تتجاوز 45.000 مقعد، في حين نادراً ما يتجاوز عدد المتفرجين الذين يقتنون تذاكرهم لولوج هذه الملاعب 1000 متفرج، وهو ما لا يتناسب مع البنيات الضخمة التي تم إنجازها والمعدات والتجهيزات التي تم توفيرها استجابة لمتطلبات التدبير الاحترافي لهذه المنشآت (عشب طبيعي، إضاءة خاصة، ضبط عملية ولوج المنشآت الرياضية باستعمال البوابات الإلكترونية، المراقبة بالفيديو، نظام الصوت، نظام عرض إلكتروني، مساعد وسائل متحركة، وغير ذلك)¹¹.

11 - جلسة إنصات عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية (سونارجيس)، يناير 2022.

ختاماً، تجدر الإشارة إلى أن جائحة كوفيد 19- قد أثرت بشكل كبير على النسيج الإنتاجي الرياضي وعلى اقتصاد الرياضة ككل على الصعيد الوطني والعالمي. وقد تأثرت جميع القطاعات المكونة لهذا الاقتصاد وتفاقم الوضع جراء التوقف النهائي للبطولات الوطنية في العديد من الأنواع الرياضية قبل أن تُستأنف المباريات لكن مع إجرائها بدون جمهور. وتم تسجيل تراجع كبير في رقم معاملات الشركات العاملة في قطاع الرياضة، واكبه تباطؤ في تطور جميع العروض المقدمة من قبل الفاعلين الوطنيين الرئيسيين (عروض بناء قدرات الفريق « team building »، عروض معسكرات التدريب، تأجيل تظاهرات كانت مبرمجة في الملاعب الكبرى إلى سنة 2021 ثم إلى سنة 2022 وغير ذلك)¹². وقد تفاقم هذا التباطؤ بسبب إغلاق حدود العديد من البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز الأمن في المنشآت الرياضية، وضع المغرب، من خلال القطاع الحكومي المكلف بالرياضة، إطاراً قانونياً زجرياً عبر إصدار القانون رقم 09.09 الذي أدرج ضمن مقتضيات القانون الجنائي فرعاً جديداً يتعلق بالعنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبةها. كما تم تعزيز تجهيزات السلامة في الملاعب الرياضية وتم تحسين آليات تدبير فضائها الداخلية من خلال وضع مقاعد مرقمة واحترام الطاقة الاستيعابية¹³. إلا أنه يلاحظ أن ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية لا يمكن معالجتها فقط بالمقاربة الجزرية، لضمان أمن الجماهير الرياضية والحفاظ على سلامة الممتلكات والاستثمارات في البنيات التحتية.

3. سلسلة قيمة غير مكتملة

في غياب منظومة إحصائية خاصة بالرياضة سيكون من الصعب فهم مكونات هذا الاقتصاد وتتبعها وتقييمها. لذا، سنحاول تسليط الضوء على مسلسل خلق القيمة المضافة في الرياضة بالمغرب، وتفكيك عناصر سلسلة القيمة إلى قطاعات كفيفة يجعل الرياضة رافعة للتنمية الاقتصادية. وفي مرحلة ثانية، سنحاول إغناء عملية تفكيك عناصر هذه السلسلة بتحليل تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين بمجال الرياضة، لا سيما من خلال استثمار المعلومات والمعطيات التي قدمها الفاعلون الذين جرى الإنصات إليهم.

أ. مسلسل خلق القيمة المضافة في مجال الرياضة بالمغرب

عندما تصبح الممارسة الرياضية موضوع منافسة¹⁴، فإنها تقدم عرضاً يتطلب تنظيمه تمويلاً ويتيح عرضه تحصيل موارد مالية. وهكذا، فإن تطور العرض الرياضي وإضفاء الطابع الاحترافي على مسار الرياضيين يخلق قطاعاً اقتصادياً قائم الذات. ويتم تمويل هذا القطاع مبدئياً من خلال المداخل المحصلة من بيع التذاكر، وحقوق البث التلفزيوني، والإشهار، والرعاية والتسويق.

12 - جلسة إنصات عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية (سونارجيس)، يناير 2022.

13 - رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول السياسة الرياضية بالمغرب، 2019.

14 - « Les finances du sport et l'éthique sportive », Wladimir Andreff, 2015.

الأنشطة المرتبطة بشكل مباشر بالرياضة

مبدئياً، يتطلب مسلسل خلق القيمة المضافة في قطاع الرياضة 4 فئات من المداخل (الشكل رقم 2):

■ حقوق البث

لم يعد تقييم الطلب على الرياضة مرتكزاً فقط على حجم الحضور في الملاعب الرياضية. ومنذ عدة عقود، ارتفع عدد التظاهرات الرياضية التي يتم بثها على شاشات التلفزيون أو من خلال المحطات الإذاعية بشكل كبير. وتبعاً لذلك، أصبحت حقوق البث مصدراً مهماً لتمويل الرياضة الاحترافية. ويبرز نموذج نادي برشلونة الإسباني، الذي تصدر ترتيب فرق كرة القدم على مستوى حقوق البث التلفزيوني بنحو 165 مليون أورو برسم موسم 2020/2021، مدى الأهمية التي تكتسيها هذه المداخل بالنسبة للأندية. وهذا يعكس أيضاً الطريق الطويل الذي لا يزال على الرياضة الوطنية قطعها للوصول إلى مثل هذه النتائج. واليوم، تبلغ¹⁵ قيمة حقوق البث التلفزيوني لمنافسات القسم الأول من البطولة الاحترافية 100 مليون درهم، أي 6 ملايين درهم لكل ناد، وهو مبلغ يبقى هزيباً في نظر المختصين في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، لا يمثل هذا المبلغ سوى 6 في المائة من مداخل نادي الرجاء الرياضي.

■ عقود الرعاية

يوفر قطاع الرياضة منافذ للعديد من الأنشطة الاقتصادية التي تنتج عائدات مالية مربحة للغاية. وفي هذا الصدد، تجني المقاولات والأبنك والشركات التجارية ووسائل الإعلام، التي يعتمد جزء من مداخلها على حجم وجاذبية المنافسات الرياضية التي يتم عرضها، فوائد من تمويل العروض الرياضية ومنتجاتها الموازية واستثمار صورتها تجارياً (إشهار، احتضان، رعاية).

وترتبط عقود الرعاية ارتباطاً مباشراً بمدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه صورة رياضة أو فريق أو رياضي معين على الجمهور. وينبغي تدبير هذه الصورة بكيفية احترافية ويجب أن تكون العلاقة بين الجهة الراعية والطرف المستفيد من الرعاية علاقة تعاقدية واضحة، بما يمكن من تأمين استثمارات الجهة الراعية. والحال، أنه في ظل ضعف نطاق الاحتراف في المجال الرياضي، فإن الإمكانيات المتعلقة بالرعاية ستبقى ضعيفة أيضاً.

ومن بين أنواع الرعاية التي تطورت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، نذكر إطلاق أسماء علامات أو مؤسسات أو شخصيات على التظاهرات والملاعب والفرق الرياضية (naming)، والتي تستفيد من المزيد من آليات التطور. وقد تبين أن الأشخاص الذين حضروا عروضاً في الملاعب «التي تحمل أسماء في إطار عقود الرعاية» يبدون معارضة أقل لهذه الممارسة.

■ التذاكر (المداخل المتأتية من الشبابيك)

في ظل غياب معطيات حول مداخل التذاكر الخاصة بأنواع رياضية أخرى، تعتبر كرة القدم نموذجاً يظهر كيف أن الرياضة الاحترافية تستقطب المتفرجين وبالتالي تدر مداخل عبر بيع التذاكر. وقد بلغت¹⁶ المداخل التي حصلت عليها فرق الدرجة الأولى ببلادنا من بيع التذاكر برسم موسم 2019/2020، ما

15 - جلسة إنصات عقدت مع السيد جواد الزيات، خبير ومسير رياضي سابق.

16 - جلسة إنصات عقدت مع السيد عبد العزيز الطالب، خبير في قضايا الرياضة.

مجموعه 62 مليون درهم، أي ما يعادل 10 في المائة من الميزانية الإجمالية لهذه الأندية. وتبقى هذه النسبة أقل بكثير من مداخيل بيع التذاكر التي تحصل عليها الأندية في بعض البلدان المتقدمة. ففي فرنسا، جمعت الأندية العشرون المنتمية لدوري الدرجة الأولى الفرنسي 170 مليون أورو، أي ما يعادل حوالي 1.9 مليار درهم من المداخيل خلال موسم 2019-2020.

وعلى مستوى النموذج الاقتصادي، وفي ظل عدم امتلاك الفرق الرياضية لملاعب كبرى بالمغرب، يتم تنظيم مباريات كرة القدم على الخصوص من خلال الشركة الوطنية لإنجاز وتديير المنشآت الرياضية (سونارجيس) التي تحصل على 15 في المائة من مداخيل بيع التذاكر أو ما لا يقل عن 40 ألف درهم¹⁷.

■ التسويق الرياضي

ويهم بيع المنتجات الموازية كالسلع أو المنتجات التي تسوق صورة تنظيم رياضي معين. ويتم العمل بهذه الآلية على وجه الخصوص في التظاهرات أو في متاجر الأندية أو من خلال عمليات التوزيع التجاري. وترتبط المداخيل عموماً بما تحققه الأندية من نتائج على المستوى الرياضي. لذلك، فكلما حقق النادي نتائج إيجابية، كلما زادت المبيعات.

وفي المغرب، أصبحت بعض الأندية الرياضية الاحترافية تدرك القيمة التي تكتسبها صورتها وبدأت في استغلالها بشكل مباشر لفائدتها. وعلى الرغم من أن هذه الآلية لا تزال غير متطورة بالقدر الكافي، إلا أن نموذج نادي الرجاء الرياضي يبرز الأهمية التي يمكن أن تكتسبها مداخيل التسويق إذا ما تم تدييرها بشكل جيد. وفي هذا الصدد، بلغت مداخيل النادي 32.6 مليون درهم برسم موسم 2019-2020 بزيادة قدرها 35 في المائة مقارنة بالموسم المنصرم.

أنشطة مرتبطة بشكل غير مباشر بمجال الرياضة

استناداً إلى التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية للمندوبية السامية للتخطيط (NMA 2010)، يمكن تتبع مسلسل خلق القيمة في قطاع الرياضة، من وجهة نظر إحصائية بحثية، لا سيما من خلال الأنشطة التالية:

- الفرع 93 -قطاع «ص»: «الأنشطة المرتبطة بالرياضة»، الذي يضم تسيير المنشآت الرياضية، وأنشطة النوادي الرياضية، وأنشطة مراكز التربية البدنية، وأنشطة رياضية أخرى؛
- النشاط رقم 8551 -قطاع «ع»: «التعليم الرياضي والترفيهي»؛
- النشاط رقم 3230 -قطاع «ج»: «صنع أدوات الرياضة».

ومع ذلك، فإن المعطيات المرتبطة بهذه الأنشطة ليست متاحة بعد. وعلاوة على ذلك، ومن خلال محاولة إدماج ارتباطات الرياضة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في تصنيف الأنشطة في المغرب، يتضح أن ثمة فروغاً أخرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرياضة، سواء في الأنشطة القبلية أو البعدية لسلاسل الإنتاج. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط فرع «الفلاحة واستغلال الغابات وصيد الأسماك» بقطاع الرياضة، لا سيما من خلال تربية الخيول ومراكز الفروسية. وبخصوص فرع «الصناعة التحويلية»، يمكن تقسيمه

17 - جلسة إنصات مع الشركة الوطنية لإنجاز وتديير المنشآت الرياضية (سونارجيس).

إلى عدة أنشطة فرعية يمكن أن تساهم بشكل أكبر في جعل الرياضة صناعة قائمة الذات، لا سيما من خلال تسليط الضوء على أشكال التفاعل مع «الصناعة الغذائية»، و«صناعة النسيج»، و«صناعة الملابس والفراء»، و«صناعة الجلد والأحذية». وقد تم وضع قائمة¹⁸ بالقطاعات الأخرى للنشاط الاقتصادي التي يمكن إدراجها في دينامية تتبع قطاع الرياضة بالمغرب، وذلك من أجل رصد مختلف مراحل مسلسل خلق الثروة في مجال الرياضة (الشكل رقم 2).



الشكل رقم 2: مسلسل خلق القيمة في القطاع الرياضي

وتجدر الإشارة إلى أن ديمومة المداخل المتأتمية من ولوج قطاع الرياضة لعالم الاحتراف تعتمد بشكل أساسي على جودة الإطار الوظيفي والتنظيمي، سواء من حيث تنظيم العصب الاحترافية أو توفر الرأس مال البشري المتخصص (أطباء، أخصائيو العلاج الطبيعي، تقنيون مختصون في البنيات التحتية الرياضية، وغير ذلك) أو البنيات التحتية.

ب. الفاعلون المتدخلون في سلسلة القيمة الخاصة بالرياضة في المغرب

تضم منظومة الرياضة بالمغرب، كما هو الحال في العديد من البلدان حول العالم، العديد من الفاعلين العموميين والخواص والقطاعات الجمعوية.

الفاعلون المكلفون بضمان الولوج إلى الممارسة الرياضية وتنظيمها

– الجامعات والعصب والأندية بالمغرب

بالإضافة إلى القطاع الوزاري الوصي والجماعات الترابية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، توجد¹⁹ في المغرب أكثر من 57 جامعة رياضية تتولى ضمان الولوج إلى الرياضة. كما أن هناك حوالي 5000 جمعية رياضية، منها حوالي 1000 جمعية حاصلة على الاعتماد الذي ينص عليه القانون، و1870 جمعية قدمت ملفات الاعتماد الخاص بها.

18 – الفلاحة، واستغلال الغابات، وصيد الأسماك، والصناعات الغذائية، وصناعة النسيج، وصناعة الملابس والفراء، وصناعة الجلد والأحذية، ونجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب، والنشر، والطباعة ونسخ التسجيلات، والصناعات الكيماوية (الصناعة الصيدلانية)، وصناعة منتجات من المطاط والبلاستيك، وصنع منتجات أخرى غير معدنية، وصنع وسائل النقل الأخرى، وصنع الأثاث، وصناعات تحويلية أخرى، إنتاج وتوزيع الكهرباء، والماء، وتشبيد المباني، والتجارة والإصلاح، الإيواء والمطاعم، النقل، أنشطة خدمات البريد والاتصالات، أنشطة الخدمات المالية والتأمين، التعليم، الصحة البشرية والعمل الاجتماعي، خدمات أخرى غير مالية...

19 – جلسة إنصات عقدت مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

ولا تزال هذه الهياكل اليوم غير فعالة بالقدر الكافي من أجل استقطاب الممارسين وتنظيم ممارسة الرياضة، كما يتضح من خلال عدد الرياضيين المجازين بالمغرب. وفي ظل هذه الوضعية، يجد الرياضيون الهواة ومن يمارسون الرياضة بشكل مناسباتي أنفسهم دون مواكبة في مزاولة أنشطتهم، كما يساهم ذلك في إعطاء القطاع صورة قطاع غير مهيكّل وغير منظم بالقدر الكافي وغير فعال، مما يحد من إمكانية تطوره.

ويقتضي تطوير قدرات الجامعات الرياضية الرفع من مواردها الذاتية. ويتطلب ذلك بشكل أساسي تنويع مداخيلها، مما سينعكس تبعاً لذلك على ميزانيات الأندية. ومن هذا المنطلق، فإن انخراط المصالح المالية في العروض الرياضية يعتبر شرطاً أساسياً لإضفاء الطابع الاحترافي على الرياضة بالمغرب. ومع ذلك، لا يمكن ولوج الاحتراف إذا لم تتحول الأندية إلى شركات مهيكلة قادرة على توفير كل الضمانات للمستثمرين المحتملين. ومن شأن إلزام الأندية بالتحويل إلى شركات، على الأقل بالنسبة للأندية التي تتنافس في البطولات الوطنية والدولية، أن يضمن الانتقال نحو إطار منظم للأندية يتسم بقدر أكبر من الشفافية على الصعيد المالي، وتديير أمثل للبنيات التحتية والموارد البشرية، وحكامة موجهة نحو التسويق.

وفي الوقت الراهن، وبالنسبة لكرة القدم على سبيل المثال، تتوفر²⁰ الأندية الأجنبية الكبرى ذات المستوى المماثل (العربية والإفريقية) على ميزانيات أكبر بكثير (2 إلى 3 أضعاف) من تلك التي تتوفر عليها الأندية في المغرب، علماً أن تلك الأندية الأجنبية تستعين بدرجة أقل من نظيراتها في المغرب بالموارد المالية والإعانات العمومية:

بملايين الدراهم*	
345	الأهلي- مصر
237	الزمالك- مصر
216	ماميلودي صانداونز- جنوب إفريقيا
205	النجم الساحلي- تونس
194	الترجي- تونس
75	الوداد- المغرب

أرقام تقريبية *

ومن بين آليات تعزيز النجاعة في تعبئة مصادر تمويل الجامعات الرياضية، هناك الصندوق الوطني لتممية الرياضة. وقد سجل التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، بصدد هذا الصندوق عدم تحصيله لخصته من إيرادات الإعلانات الإشهارية، بحيث تنص المادة 32 من قانون المالية لسنة 1987، التي أُحدث بموجبها الصندوق الوطني لتممية الرياضة، على أن موارد الحساب تضم أيضاً 30 في المائة من الموارد الإجمالية المستوفاة من الإعلانات داخل الملاعب وفضاءات الألعاب والميادين الرياضية. إلا أنه ومنذ إحداث هذا الصندوق يلاحظ تقرير المجلس الأعلى للحسابات أنه لم يسبق للمصالح المختصة بالوزارة الوصية أن قامت بتفعيل إجراءات تحصيل هذه الموارد على أرض الواقع.

20 - جلسة إنصات عقدت مع السيد عبد العزيز الطالب، خبير في قضايا الرياضة.

وتستفيد الجامعات الرياضية، في إطار اتفاقي، من إعانات الدولة التي يتم ضخها من الصندوق الوطني لتنمية الرياضة، وذلك لضمان تطوير النشاط الرياضي وتأهيل مختلف التخصصات الرياضية بالمغرب. وبلغ حجم الإعانات الممنوحة للجامعات الرياضية خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2019، ما قدره 2058.4 مليون درهم، بما فيها 344.11 مليون درهم برسم سنة 2017، و642.61 مليون درهم سنة 2018، و1071.70 مليون درهم برسم سنة 2019²¹.

الفاعلون المعنيون بالبنيات التحتية الرياضية

بخصوص المنشآت الرياضية، تظهر المعطيات المتاحة وجود تفاوتات مجالية كبيرة على مستوى نوعية هذه البنيات التحتية وجودتها. ومن بين هذه المنشآت، نذكر الملاعب والقاعات المغطاة وملاعب التنس والمساح وغيرها. وتتضاف إلى هذه البنيات ملاعب القرب، التي تتزايد أعدادها بوتيرة سريعة، بعد أن تم إطلاقها منذ فترة في الوسطين الحضري والقروي بهدف النهوض بممارسة الرياضة لفائدة الجميع.

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية للمشاركة المواطنة «أشارك»

في ما يتعلق بالأسباب التي تحول دون حضور المواطنين والمواطنات للمظاهرات الرياضية، تركزت نسبة 65.5 في المائة من أجوبة المشاركين حول المشاكل المتعلقة بالأمن داخل الملاعب. بينما يرى أزيد من نصف المستجوبين أن مستوى الفرجة الرياضية في المغرب يعتبر من بين الأسباب التي تحول دون حضور المواطنين والمواطنات للمظاهرات الرياضية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة 31 في المائة من المستجوبين ترى أن قلة الاهتمام بالرياضة يعد من بين الأسباب التي تحول دون حضور التظاهرات الرياضية.

- الملاعب في المغرب: نماذج اقتصادية غير ملائمة

في أعقاب المناظرة الوطنية للرياضة التي عقدت سنة 2008، وفي إطار تعزيز البنيات التحتية الرياضية وإضفاء الطابع الاحترافي على أنماط تديرها، تم إحداث الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير المنشآت الرياضية (سونارجيس) بموجب المرسوم رقم 546-08-2 (4 نوفمبر 2008). وتشرف هذه الشركة إلى اليوم على 5 ملاعب لكرة القدم (مراكش وأكادير وطنجة والرباط وفاس) و12 ملعباً ملحقاً مجهزاً بالعشب الطبيعي (4 ملاعب في مراكش، 3 ملاعب في أكادير، ملعبان في طنجة، ملعبان في فاس).

ومع ذلك، وفي ظل محدودية إقبال الجماهير والمداخيل، تواجه الملاعب في المغرب العديد من الإكراهات، نذكر منها على وجه الخصوص²²:

- قصور على المستوى التنظيمي في ما يتعلق بتهيئة وتسيير البنيات التحتية الرياضية: عدم وجود نص قانوني يحدد المهام والمسؤوليات المتعلقة بإنشاء وتشغيل الملاعب والبنيات التحتية الرياضية بشكل عام؛
- عدم وجود مخطط توجيهي وطني خاص بالملاعب: تمت برمجة بناء الملاعب الثلاثة الكبرى الحالية بمناسبة ترشح المملكة لاستضافة كأس العالم لسنة 2010، بعد الترشح في سنوات 1994 و1998 و2006؛

21 - تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، مشروع قانون المالية لسنة 2021، ص. 49.

22 - جلسة إنصات عقدت مع مدير الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير المنشآت الرياضية (سونارجيس).

- تعدد أنماط تديير الملاعب والبنيات التحتية الرياضية بشكل عام: الشركة الوطنية لإنجاز وتديير المنشآت الرياضية (سونارجيس)، ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وشركات التنمية المحلية، والمكتب الشريف للفوسفاط، والمجالس المنتخبة، وغير ذلك، مع ما يرافق ذلك أحياناً من اختلاف وتباين في الأهداف، مما يحول دون اعتماد مقاربة متجانسة وواضحة تجاه زبناء هذه الملاعب؛
- نمط التديير ومدة اتفاقية التديير المحددة في 10 سنوات: لا يتيح نمط التديير المعتمد، أي التديير المفوض، والمدة المحددة في 10 سنوات إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تميم محيط الملاعب، ولا الرفع من الرساميل من أجل الحصول على قروض وتمويل مشاريع التنمية طويلة المدى؛
- تطهير الوعاء العقاري الذي تقع فيه الملاعب التي تتولى تدييرها شركة سونارجيس لتجاوز مشاكل الملكية: لم يتم بعد تطهير الوعاء العقاري للملاعب بشكل كامل من قبل القطاع الوصي المالك للعقار (الملاعب)؛
- تقع مسؤولية أعمال الصيانة الكبرى في الملاعب على عاتق الدولة: بعد أكثر من 10 سنوات من الاشتغال، تتطلب هذه البنيات التحتية عمليات صيانة كبرى وتأهيل للعديد من الجوانب التقنية، مما يتطلب تعبئة استثمارات ضخمة من أجل ضمان استجابة منشآت بلادنا للمعايير الوطنية والدولية (الاتحاد الإفريقي لكرة القدم (الكاف)، الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)) لتنظيم التظاهرات الكبرى. وتتطلب عمليات التجديد هذه أزيد من 300 مليون درهم؛
- صعوبات في تحصيل الديون المعلقة الأداء: تشير حسابات شركة سونارجيس إلى أن المبالغ غير المحصلة تقدر بـ 41 مليون درهم.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هيكله الملاعب لا تمكن من طرح تذاكر متميزة (المقاعد غير مرقمة على سبيل المثال)، مما يؤدي إلى هيمنة التذاكر منخفضة السعر وبالتالي يطرح صعوبات في تعزيز التمازج الاجتماعي (النوع، الدخل، وغير ذلك) خلال التظاهرات الرياضية.

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية للمشاركة المواطنة «أشارك»

في ما يخص ملاعب القرب، أكد نصف المستجوبين أنهم غير راضين بتاتا عن إمكانية الولوج إلى ملاعب القرب. في حين، عبر 9 في المائة فقط عن رضاهم على إمكانية الولوج إلى هذه الملاعب.

وفي ما يتعلق بالممارسات الجيدة على الصعيد الدولي، توصي بعض الدراسات²³ التي أجرت تقييمها لبرامج تجديد / إعادة بناء الملاعب الرياضية بدراسة مسألة تحديد حجم المنشآت وفق الحاجيات الحقيقية للمجال الترابي الذي يحتضن تلك المنشآت. وفي السياق ذاته، تُظهر نماذج لتقاسم التكاليف أنه بالنسبة لألمانيا، تم تمويل جزء كبير من تكاليف²⁴ بناء الملاعب التي احتضنت بطولة كأس العالم لكرة القدم في سنة 2006 من قبل مستثمرين من القطاع الخاص (412 مليون أورو من قبل مستغلي الملاعب و440 مليون أورو تم تعبئتها من خلال قروض).

23 - « The Effectiveness of Stadiums Public Funding: The French Model Failure », Jeremy Moulard, Nadine Dermit-Richard et Christophe Durand, 2019.

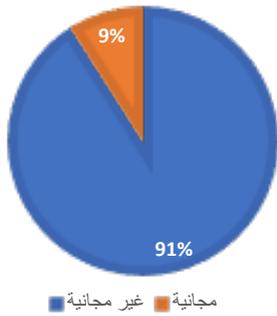
24 - «Financing of sport facilities in Germany », Christoph Breuer, Kristin Hallmann et Pamela Wicker, 2011

- ملاعب القرب: تنزيل في غياب نمط ناجع للتدبير

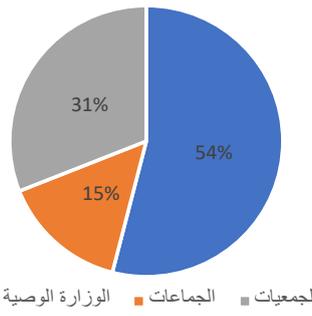
تتحدد الأهمية²⁵ التي توليها الجماعات الترابية للرياضة حسب منظورها الخاص بهذا القطاع وبناءً على الإمكانيات المادية المتاحة لها، حيث يلاحظ أن بعض المدن تولي اهتماماً كبيراً بالرياضة من خلال اعتماد المقاربة المقاولانية كآلية لتعبئة الموارد المالية والخبرات، بينما تبدي مدن أخرى عجزاً على مواكبة دينامية تطور الحركة الرياضية.

وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إحدى الآليات التي مكنت من تنفيذ مجموعة من المشاريع الرياضية، من خلال الدعم الذي قدمته للجماعات، والذي مكن من بناء قاعات مغطاة وملاعب للقرب ومساح وغيرها من الفضاءات الرياضية، سواء في الوسط الحضري أو القروي، فضلاً عن إنجاز عدد من الجماعات الترابية لعدد من المشاريع الرياضية في إطار تعزيز الاندماج الاجتماعي.

الرسم البياني رقم 2: خدمات ملاعب القرب



الرسم البياني رقم 1: تدبير ملاعب القرب



المصدر: جلسة إنصات مع ممثلي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ورغم ذلك، فإن هذا النوع من البنيات التحتية يواجه العديد من التحديات، نذكر منها:

- غياب الإطار المؤسسي والمالي المنظم للمنشآت الرياضية التي تم إحداثها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- غياب دعم قار لضمان استدامة واستمرارية خدمات الفضاءات الرياضية (تكاليف تشغيل التجهيزات وتطويرها وصيانتها)؛
- عدم مجانية خدمات معظم الفضاءات الرياضية؛
- تباين جودة الخدمات المقدمة؛
- اختلاف كبير في أنماط تدبير الملاعب والفضاءات الرياضية وغياب دفاتر تحملات واضحة؛
- يشكل تعدد الفاعلين والمتدخلين عقبة أمام التدبير السليم لهذه المرافق، لا سيما في ما يتعلق بالجوانب الإدارية والمالية والتقنية.

25 - جلسة إنصات عقدت مع المديرية العامة للجماعات الترابية.

الفاعلون في مجال ألعاب الرهان

تعتبر المغربية للألعاب والرياضة (MDJS)، التي أُحدثت سنة 1962، الفاعل الرئيسي المكلف باليانصيب والمخول لتنظيم واستغلال ألعاب الرهان حول المنافسات الرياضية، بما فيها المسابقات الرياضية الافتراضية، في مجموع التراب الوطني. ويخضع هذا القطاع لتقنين صارم يتيح ضبط التدفقات المالية ومحاربة الألعاب غير المشروعة وتشجيع اللعب المسؤول.

تتمحور أهداف سياسة اللعب المسؤول التي تنتهجها «المغربية للألعاب والرياضة» حول المحاور الخمسة التالية:

- الوقاية من الإفراط في اللعب وحماية القاصرين؛
- تطوير اللعب المسؤول مع العمل على تقليص مخاطر الإدمان؛
- تنظيم حملات تواصلية شفافة ومسؤولة؛
- دعم البنيات المسؤولة عن اللاعبين في وضعية صعبة؛
- دعم البحوث والدراسات التي تمكن من فهم آثار ممارسة اللعب.

وتتولى الشركة المغربية للألعاب والرياضة تمويل ودعم الرياضة الوطنية، من خلال دفع جميع إيراداتها إلى الصندوق الوطني لتنمية الرياضة (FNDS)، ومن ثم دعم أنشطة الجامعات الرياضية والبنيات التحتية الرياضية. وتتمثل مهمتها الأساسية في مراقبة وتأطير الطلب على الألعاب وممارستها على الصعيد الوطني. كما تعتبر الشركة راعياً رئيسياً للرياضة الوطنية، من خلال دعم أنشطة الرعاية وتشجيع الرياضيين وتنظيم حملات للتوعية والتحسيس وغير ذلك.

وبخصوص الشق التجاري، تتوفر المغربية للألعاب والرياضة على شبكة تجارية تضم أكثر من 1300 نقطة بيع بالتقسيط، تتولى توزيع مختلف منتجات الشركة في مجموع التراب الوطني. وقد عملت الشركة على تطوير العديد من تطبيقات الهاتف المحمول التي تتيح التتبع الآني لجميع النتائج والرهانات والمعلومات والإحصائيات الرياضية.

الفاعلون في مجال الإعلام

يكتسي المجال الرياضي أهمية استراتيجية بالنسبة لوسائل الإعلام الوطنية. وتمتلك الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الحقوق الحصرية لبث مباريات البطولة الوطنية لكرة القدم في قسميها الأول والثاني وكذا منافسات كأس العرش. وفي هذا الصدد، يشير تقرير أنشطة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برسم سنة 2020 إلى أن مبلغ بيع هذه الحقوق لسنة 2019 بلغ 14.9 مليون درهم (دون احتساب الضرائب)، وهو مبلغ تعتبره الأندية غير كافٍ إلى حد كبير ويتم توزيعه بشكل متساوٍ دون مراعاة النتائج التي تحققها (ومن ثم دون مراعاة جاذبية المباريات التي تخوضها هذه الأندية). كما بلغت قيمة اقتناء حقوق بث تظاهرات رياضية أخرى مبلغاً أكبر بكثير بلغ 116.6 مليون درهم.

وبخصوص التغطية الإعلامية، استقطبت «قناة الرياضية» 4.7 مليون مشاهد تابعوا برامجها مرة واحدة على الأقل في سنة 2019. وجراء أزمة كوفيد، سجلت هذه القناة انخفاضاً في نسب المشاهدة بسبب غياب بث المسابقات الرياضية القارية و / أو العالمية (كأس العالم، كأس إفريقيا للاعبين المحليين). وقد تمكنت من تدارك جزء من هذا التراجع بفضل رقم المعاملات المسجل على الدعامة الرقمية للقناة والذي بلغ 1.6 مليون درهم، والذي تآتى على التوالي من التطبيق الرقمي « Botola » وصفحة قناة الرياضية على الفايسبوك والكبسولات الرقمية. أما بالنسبة لرقم معاملات قناة الرياضية (دون احتساب الضرائب)، فتجدر الإشارة إلى أنه بلغ²⁶ 9.3 مليون درهم في سنة 2019، أي ما يمثل 6.6 في المائة من إجمالي رقم معاملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (دون احتساب الضرائب).

وهناك العديد من المحددات التي توطر تدخلات الفاعلين في مجال العروض الرياضية، منها على وجه الخصوص:

- نمط الاشتغال المعتمد من قبل وسائل الإعلام الرياضية في المغرب الذي يركز بشكل أساسي على الإشهار، مع وجود آليات أخرى لتعبئة الموارد المالية، مثل إنتاج المحتويات أو نظام الاشتراكات الذي لا يزال غير متطور بالقدر الكافي؛

سوق الإشهار على المنصات الرقمية الذي يشهد شبه احتكار من لدن الشركات الدولية (GAFAs):

- الصحافة الرياضية الوطنية التي تطورت على مستوى خلق المحتويات (الصحف الورقية، قنوات تلفزيونية متخصصة، محطات إذاعية، وما إلى ذلك)، لكن حجمها يبقى غير كافٍ لتلبية الحاجيات الحالية لهذا القطاع؛

- قلة وسائل الإعلام الرياضية المرجعية في المغرب، باستثناء بعض التجارب الرائدة في مجال الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية.

الفاعلون في مجال المعدات الرياضية من القطاع التجاري (تصنيع السلع الرياضية، التوزيع، وغير ذلك)

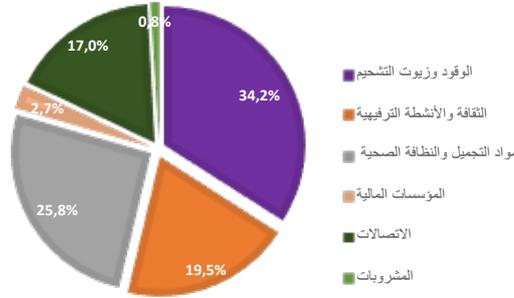
يستقطب البث التلفزيوني للتظاهرات الرياضية المعلنين (الجهات الراعية، مصنعو المعدات الرياضية، الموزعون، وغيرهم) الذين يرغبون في وضع أسماء منتجاتهم على أقمصة اللاعبين، أو عرضها على شاشات التلفزة أو على اللوحات الإشهارية على مستوى الملاعب الرياضية. وبخصوص هذه العلامات التجارية، يمكن التمييز بين العلامات التجارية العامة، التي تتخذ شكل جهات راعية، وبين العلامات التجارية المرتبطة بشكل مباشر بالمجال الرياضي، من خلال توفير المعدات الرياضية أو السلع أو الخدمات. ومن خلال إجراء تحليل للمعلنين²⁷ الذين يواكبون البرامج الرياضية ومنافسات البطولة والمباريات الودية، يتضح أن فئة «الوقود وزيوت التشحيم» تشكل أكثر من ثلث (34.2 في المائة) حصة الإشهار الموجه للمجال الرياضي في المغرب، من خلال شركات « Afriquia Gaz » و « AKWA GROUPE » و « OILIBYA »، كما تسجل فئات أخرى من المعلنين نسباً عالية في مجال الإشهار الموجه للرياضة،

26 - تقرير أنشطة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برسم سنة 2020.

27 - المرجع السابق.

بحصص تبلغ على التوالي 26 في المائة بالنسبة لشركات التنظيف ومواد التجميل والنظافة الصحية و19.5 في المائة بالنسبة للشركات العاملة في مجال الثقافة والأنشطة الترفيهية.

الرسم البياني رقم 3: المعلنون في المجال الرياضي حسب الفئات



المصدر: تقرير أنشطة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برسم سنة 2020

وفي ما يتعلق بالعلامات التجارية المعنية بشكل مباشر بعقود الرعاية في المجال الرياضي، كموزعي السلع الرياضية ومصنعي المعدات الرياضية، تجدر الإشارة إلى أن العديد منهم يعانون من مشاكل تتعلق على الخصوص برسوم الاستيراد ومنافسة القطاع غير المنظم. وقد تم التأكيد خلال جلسة الإنصات التي عقدت مع بعض الموزعين، على أن إحداث نقاط بيع ذات مردودية يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية.

ويواجه هذا الصنف من الموزعين عدة مشاكل تتعلق عموماً بما يلي:

- يتسم قطاع الرياضة بوجود جزء كبير من الأنشطة غير المنظمة، حيث يختلف السعر بين منتج القطاع المنظم والقطاع غير المنظم بنسب تتراوح بين 30 و40 في المائة؛
- بسبب المنتجات المقلدة، يشهد سوق المنتجات الرياضية فائضاً من السلع ذات جودة عالية وبأسعار جد مناسبة (تباع بعض المنتجات التي تبلغ قيمتها 1000 درهم بما بين 200 و300 درهم)؛
- قليلاً ما تتواصل الأنديية مع الموزعين من أجل إقامة شراكات وتمكين الرياضيين من ممارسة تخصصاتهم باستخدام معدات تتوفر فيها شروط الجودة؛
- المشاكل المتعلقة بعدم احترام العلامات التجارية، بالنظر إلى أن الجامعات والجمعيات غير مهيكلة بالقدر الكافي، مما يؤثر على احترام الشروط التعاقدية التي تربطها بالعلامات التجارية؛
- تتسم عقود الرعاية عموماً بطابعها الحصري وغالباً ما تكون من اقتراح العلامة التجارية نفسها، علماً أن هذه العقود تتضمن العديد من البنود الإلزامية؛
- تقتصر غالبية الاستثمارات في هذا القطاع على الشركات العائلية، مما يحد من إمكانية توسيع نطاق الأنشطة.

الفاعلون في مجال تيسير الممارسة الرياضية

بخصوص المهن الرياضية، تشكل التخصصات شبه الطبية عنصراً أساسياً لتطوير قطاع الرياضة. فعلى سبيل المثال، يعد العلاج الطبيعي (kinésithérapie)، من أهم التخصصات بالنظر إلى أنه يعتمد على

إعادة التأهيل الوظيفي للجسم ويمكن من مواكبة الرياضيين في صحتهم الجسدية والعقلية، بما يتيح تجنب الإصابات وتبعاتها التي تعيق مسار الرياضيين بل وقد تنهيه بشكل كلي.

ويتسم قطاع الخدمات شبه الطبية لبلادنا بغياب التكوين المتخصص في العديد من التخصصات، بمن في ذلك أخصائيو العلاج الطبيعي في المجال الرياضي. وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود تنسيق بين الأطباء وأخصائيو العلاج الطبيعي يعقد ممارسة هذا الصنف من المهن، لا سيما في ظل غياب دليل للمساطر المناسبة وعدم وجود قواعد تنظيمية خاصة بهذا المجال.

وعلاوة على ذلك، يبقى الطب الرياضي اختصاصاً غير متطور بالقدر الكافي، سواء في علاقته بالرياضيين المحترفين أو بالمواطن (ة) الذين يمارس الرياضة في إطار الهواية. والجدير بالذكر أن تتبع الإصابات والمشاكل البدنية المتعلقة بالأنشطة البدنية يعتبر أمراً ضرورياً حتى يتسنى للرياضيين تجنب الإصابات التي قد تؤثر على مواصلة مسارهم الرياضي.

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية للمشاركة المواطنة «أشارك»

في ما يخص مستوى التثقيب عن المواهب الرياضية، يرى 54 في المائة من المستجوبين أن هذه العملية يتعين أن تجري داخل المدارس و20 في المائة على مستوى ملاعب القرب. في حين يرى 10 في المائة فقط أن التثقيب عن المواهب الرياضية ينبغي أن يتم على مستوى الأندية الرياضية وحوالي 3 في المائة داخل المؤسسات الجامعية.

4. التربية البدنية والرياضة المدرسية وصعوبة اكتشاف المواهب منذ سن مبكرة

في المغرب، تعتبر التربية البدنية والرياضة مادة إلزامية بالنسبة لجميع التلاميذ في مختلف أطوار التعليم. ويتمثل هدفها في تنمية جسم المتعلم والحفاظ عليه، وتمكينه من اكتساب بعض المعارف (المعرفة، المهارات الحياتية، وغير ذلك) التي تحملها أنشطة التربية البدنية والرياضية. كما تهدف تحديداً إلى تطوير السلوك الحركي لدى التلاميذ.

وتتم برمجة الأنشطة البدنية الرياضية بمعدل ساعة واحدة في الأسبوع بالنسبة للتعليم الابتدائي، وساعتين في المرحلة الثانوية. ويتم توزيع البرنامج السنوي لحصص التربية البدنية في شكل دورة لتعلم الأنشطة البدنية الرياضية والفنية بمعدل 10 إلى 12 حصة في كل دورة. ويتولى 9000 أستاذ وأستاذة تدريس التربية البدنية والرياضة وتنشيط حصص الرياضة المدرسية لفائدة تلاميذ طور التعليم الثانوي.

في المقابل، غالباً ما تكون التربية البدنية والرياضة الحلقة الأضعف في المؤسسات التعليمية التي تقتصر إلى البنات التحية وأساتذة هذا التخصص. وهذا ما يحد من تأثير الرياضة على تنشئة التلاميذ وعلى منافعها عليهم، ويعيق إمكانية اكتشاف المواهب في صفوف التلاميذ الذين يمكن أن يكونوا أبطال الغد.

وتعتبر الرياضة المدرسية امتداداً لأنشطة التربية البدنية والرياضة، حيث تُمكن التلميذ (ة) من الوقوف على مستواه مقارنة بأقرانه، من خلال المشاركة في المسابقات المحلية والجهوية والوطنية والدولية،

والتدرب لفترة أطول في النشاط الرياضي الذي يختاره. وتشكل التربية البدنية والرياضة الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الرياضة المدرسية. فمن خلال حصصها يمكن اكتشاف المواهب الرياضية المستقبلية. وتكفل الرياضة المدرسية تأطير الرياضة الجماهيرية التي تهدف إلى مشاركة عدد كبير من التلاميذ وكذا تأطير رياضة النخبة الهادفة إلى تحقيق أفضل النتائج في الرياضات الفردية أو الجماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئات الإدارية المكلفة بتدبير التربية البدنية والرياضة المدرسية مختلفة، غير أنها تساهم كلها في النهوض بالثقافة البدنية والرياضية والفنية.

وينطبق الأمر نفسه على الرياضة المدرسية، التي تشرف عليها مؤسساتان مركزيتان، إحداهما ذات صبغة إدارية، وهي مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية وتنظيم المنافسات الرياضية المدرسية، التابعة للقطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية، والأخرى ذات صبغة جمعوية، وهي الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية. وتعمل هذه الأخيرة على تمكين الرياضيين الموهوبين من خوض غمار المنافسة والتدريب من أجل تحسين أدائهم في إطار هذه الجامعة، التي تضطلع بهذا الدور من خلال تمكين المؤسسات التعليمية من إنشاء جمعياتها الرياضية. وهو ما من شأنه أن يمكن الرياضيين الشباب المتمدرسين من المشاركة في المسابقات المحلية والجهوية والوطنية والدولية. والجدير بالذكر أن هؤلاء الشباب يحققون نتائج مشرفة جداً في المسابقات الدولية، لكن تطور مساهمهم الرياضي غالباً ما يصطدم بعدم وجود مناهج رياضية خاصة وبالمقاربة التي ينتهجها أولياء أمورهم، حيث إنهم يفضلون في الغالب المسالك الدراسية «التقليدية» على مسلك رياضي غير واضح الآفاق.

ومن شأن اعتماد مسلك «رياضة ودراسة» في بعض المؤسسات أن يساهم في تعزيز تطوير المسارات الرياضية في صفوف التلاميذ الموهوبين، من خلال تمكينهم من الاستفادة من برنامج خاص واستعمال زمني يتيح لهم التدريب بشكل منتظم. ولا يزال العرض المتوفر في هذا المجال ضعيفاً للغاية، كما تسجل العديد من المعوقات تتعلق على الخصوص بضعف فعالية التنسيق بين الجامعات الرياضية وإشكالية التغذية، التي ينبغي أن تستجيب لحاجيات الرياضيين، لكن كلفتها تتجاوز حجم الميزانيات المرصودة للمطاعم المدرسية.

5. مسارات رياضية غير جذابة بالقدر الكافي

تشير دراسات متخصصة إلى أن عدد مناصب الشغل المحدثة في قطاع الرياضة بالمغرب، يبلغ 240.000 منصب، وهو رقم يحتاج إلى تحليل موضوعي إذا ما استحضرننا وزن هذا القطاع في الاقتصاد ككل. ورغم ذلك، يبقى هذا الرقم دون مستوى الإمكانيات التي يتيحها قطاع الرياضة في مجال خلق فرص الشغل في بلدان مثل فرنسا، التي تقدر إحدى الدراسات عدد مناصب الشغل التي تحدثها صناعة الرياضة بـ 448.000 منصب شغل، أو المملكة المتحدة بمناصب تبلغ 424.600 منصب شغل.

وفي ما يتعلق بالرياضيين المجازين، فقد بلغ عددهم في المغرب في 2016 حوالي 337.400، أي ما يعادل حوالي 1 في المائة من مجموع الساكنة. ومع ذلك، فإن هذا الرقم يبدو هزئياً بالمقارنة مع بلدان أخرى. ففي تركيا، على سبيل المثال، قدر عدد الرياضيين المجازين بنحو 3.2 مليون في سنة 2014

، أي ما يعادل حوالي 4.1 في المائة من سكان تركيا. وفي فرنسا، بلغ إجمالي عدد الرياضيين المجازين 15.776.123 في سنة 2020، أي حوالي 23.5 في المائة من سكان فرنسا. وتمثل النساء 39 في المائة من مجموع الرياضيين المجازين في فرنسا.

■ عقود العمل وتشريع الشغل

تتمتع الرياضة مبدئياً بخصوصية تمنحها حيزاً قانونياً في إطار التشريع المدني وقانون الشغل. وفي الوسط الرياضي، غالباً ما يُفهم مصطلح «حرية تأسيس الجمعيات» على أنه حق الجمعيات الرياضية في تنظيم أنشطة رياضية بكيفية مستقلة. وتخضع العديد من الجوانب المتعلقة بالرياضيين، بدءاً بالعقود وصولاً إلى قواعد المنافسات الرياضية، للقواعد التي تضعها الجامعات الرياضية والتي غالباً ما يُنظر إليها على أنها لا تلتزم بقانون الشغل والتشريعات الوطنية الأخرى، وذلك بمقتضى ما يسمى بـ «الاستثناء الرياضي». وتساهم مثل هذه الممارسات في إحجام الشباب عن الإقبال على ولوج مسار رياضي لا يقدم لهم أي رؤية مستقبلية واضحة المعالم.

أما في أوروبا، على سبيل المثال، فإن التوجه يسير على النقيض من ذلك من خلال عدد من قرارات المحكمة الأوروبية التي طبقت القانون الأوروبي على قواعد الرياضة، بموجب مبدأ أن الرياضة هي أيضاً نشاطاً اقتصادياً يضطلع في إطاره الرياضيون بدور فاعلين اقتصاديين.

■ غياب برامج وطنية لدعم المسار الرياضي

يشكل إيجاد فرص شغل بعد انتهاء المسار الرياضي وتقاعد الرياضيين موضوعاً يستأثر باهتمام متزايد في العديد من البلدان. وغالباً ما يُنصح الرياضيون بالاستعداد مسبقاً لانتهاء مسيرتهم الرياضية، بالنظر إلى أن التقاعد الإرادي سهل بشكل كبير عملية الانتقال إلى مسار مهني خارج الرياضة الاحترافية. ولهذا، فإن الرياضيين الذين يتقاعدون ويزاولون نشاطاً موازياً لمسارهم الرياضي غالباً ما يكونون أفضل حالاً، إذ يمكنهم ذلك من أن يطوروا بشكل تدريجي قاعدة للكفاءات وشبكة مهنية.

و على المستوى الدولي

، تقدم برامج دعم المسار المهني، التي غالباً ما تضعها اللجان الأولمبية أو الحكومات، دعماً في شكل تحديد مسارات مهنية جديدة وفرص للتكوين ولتطوير القدرات. وتختلف قابلية تشغيل الرياضيين بعد انتهاء مسيرتهم الرياضية من بلد إلى آخر. وإذا كان الرياضيون لا يتوفرون في الغالب على مستوى تعليمي عال، فإن معدلات التشغيل في صفوف رياضيي النخبة في كليات الولايات المتحدة تضاهي معدلات أقرانهم من غير الرياضيين. كما سجلت معدلات تشغيل مرتفعة أيضاً من قبل اتحاد لاعبي كرة القدم المحترفين في المملكة المتحدة: أزيد من 80 في المائة من المستجوبين في سنة 2018 كانوا حاصلين على وظيفة أو يعملون لحسابهم الخاص أو حصلوا على التقاعد بعد مسار مهني ثانٍ. وعموماً ما يكتسب الرياضيون قدرات ومهارات يمكن نقلها خلال مسيرتهم الرياضية، مثل مهارات القيادة والعمل الجماعي، مما أدى في العديد من البلدان إلى ظهور خدمات وبرامج لتدبير المسار المهني يشرف عليها رياضيون.

وفي المغرب، بذلت مؤسسة محمد السادس للأبطال الرياضيين جهوداً لدعم الأبطال الرياضيين المغاربة من أجل إعادة اندماجهم المهني ومواكبتهم في مواجهة بعض الصعوبات المتعلقة بالسكن والتغطية الصحية ومصاريف تـمدرس أبنائهم. ومن شأن غياب برامج للمواكبة المهنية ودعم المسار الرياضي والمساعدة على الانتقال إلى مسار آخر بعد انتهاء المسيرة الرياضية، أن تكون له انعكاسات وخيمة على الأوضاع الاجتماعية للرياضيين.

■ تعزيز الروابط مع الرياضيين المغاربة الممارسين في الخارج

يزاول بعض الرياضيين المغاربة نشاطهم الرياضي في الخارج ويحققون نتائج متميزة في العديد من المناسبات. ويمثل معظم هؤلاء الرياضيين المغرب في دورات الألعاب الأولمبية وغيرها من التظاهرات العالمية، غير أنه لا توجد لحد الآن آلية تتيح تشجيعهم على تقاسم تجربتهم مع الرياضيين الممارسين داخل المغرب أو حثهم على الاستثمار في قطاع الرياضة على الصعيد الوطني. ومن شأن مساهمة هؤلاء الرياضيين أن يكون لها تأثير حقيقي سواء على مستوى تعزيز صورة وإشعاع بلادنا أو على المستوى الاقتصادي.

6. تنظيم للتظاهرات الرياضية لا يخضع للتقييم الكافي

تتبع الرغبة في استضافة التظاهرات الرياضية الدولية الكبرى مبدئياً من الفرص الاقتصادية المهمة التي قد تفتحها أمام جميع الفاعلين المعنيين. ومع ذلك، عموماً ما لا يتم تقييم عائدات الاستثمار المتعلقة بذلك. ومن هذا المنطلق، فمن الأهمية بمكان إجراء دراسات أولية لتقييم الآثار الاقتصادية المتوقعة لتنظيم هذه التظاهرات. لذلك، ينبغي أن يؤخذ هذا البعد الاقتصادي بعين الاعتبار عند تنظيم أي تظاهرة أو مسابقة رياضية في المغرب، سواء على المستوى الجهوي أو الوطني أو الدولي، وذلك لتقدير التكلفة المالية والعائد المحتمل على الاستثمار. وهكذا، فإن عملية اتخاذ القرار النهائي بشأن تنظيم التظاهرات الرياضية سيكون مرتكزاً منذ البداية على معطيات واضحة ودقيقة وسيكون بالإمكان تحديد المكاسب المالية المتوقعة أو تعبئة الدعم الضروري لتغطية النفقات.

ويبرز النموذج الوارد أدناه التأثيرات المحتملة لتنظيم تظاهرة دولية في المغرب، من حيث وضوح الرؤية:

- 10 ملايين مشاهدة على الموقع الإلكتروني « FIFA.com » خلال الفترة من 10 إلى 20 دجنبر 2014؛
- 7 فرق متنافسة؛
- ملعبان اثنان (الرياض ومراكش)؛
- 228.021 متفرجاً تابعوا 8 مباريات (امتلاء الملاعب بالجماهير: مؤشر رئيسي)؛
- 190 دولة تابعت التظاهرة عبر النقل التلفزيوني؛
- 7.499 اعتماداً صحفياً.

وخلال الفترة 2008-2018، تم تنظيم 23 تظاهرة رياضية كبرى في المغرب، منها 16 على المستوى القاري (إفريقيا) و7 ذات صبغة عالمية. وتضاف إلى ذلك مجموعة من المسابقات السنوية البارزة، وهي على الخصوص:

- جائزة الحسن الثاني للغولف؛
- جائزة الحسن الثاني الكبرى للتنس؛
- الدوري الملكي المغربي للقفز على الحواجز؛
- ماراثون مراكش وماراثون الرمال.

7. سياق جهوي غير مستغل بالقدر الكافي

تكشف مقارنة توزيع الرياضيين المجازين حسب النوع الرياضي في المغرب، مع تطور البنيات التحتية الرياضية والاستراتيجية الحالية للرياضة المدرسية، عن وجود فجوة واضحة بين الميزانية المخصصة للبنيات التحتية (الملاعب الكبرى وملاعب القرب) وتوجه الساكنة نحو بعض الرياضات على وجه التحديد.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى بلورة استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة من جهات المملكة (المناخ والتقاليد والخصائص البدنية للساكنة وميولاتهم) والعمل على تنزيلها في شكل مخططات عمل تستهدف تثمين بعض الأنواع الرياضية، من خلال وضع أهداف ملموسة في ما يتعلق بمراكز التكوين وكذا البنيات التحتية.

يُبرز نموذج جزيرة أنغيلا كيف يُمكن استهداف أنواع رياضية لها علاقة بالثقافة من تحقيق نتائج أفضل. وتعد الملاحة البحرية وبناء السفن جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد أنغيلا ونمطاً للحياة الثقافية فيها. وتمتلك الجزيرة سجلاً تاريخياً حافلاً في مجال الإبحار والسباقات البحرية، حيث تستضيف اليوم العديد من السباقات السنوية التي يعود تاريخها إلى الزمن الذي كان يتم فيه الإبحار نحو هذه الجزيرة بحثاً عن العمل والثروات السمكية والفرص الاقتصادية. وقد أضحت سباقات القوارب الرياضية الوطنية للجزيرة بامتياز، حيث تقام السباقات الرئيسية في أيام العطل الرسمية وتتابعها جماهير غفيرة من معظم سكان الجزيرة والسياح الوافدين عليها.

وفي المغرب، تتطوي رياضات الفروسية، على سبيل المثال، على إمكانات حقيقية، بالنظر إلى ما لهذه الرياضات، لاسيما «التبوريدة»، من حمولة ثقافية لدى ساكنة بعض المناطق في المغرب، خاصة في المناطق القروية. ومع ذلك، ينبغي مواكبة هذه الإمكانيات ببرامج ملموسة تروم تنظيم المسابقات وتكوين الأبطال والبطلات، واستقطاب المزيد من الممارسات والممارسين والجماهير.

وقد راهن المغرب على المنافسات التي تستقطب أبرز نجوم عالم الرياضة، لا سيما جائزة الحسن الثاني للغولف التي تقام على مسالك النادي الملكي للغولف دار السلام بالرباط، وجائزة الحسن الثاني الكبرى للتنس، والدوري الملكي المغربي للقفز على الحواجز. وعلى الصعيد الجهوي، تستقطب رياضة

ركوب الأمواج بالألواح الشراعية (Kitesurf) العديد من الرياضيين العالميين إلى مدينة الداخلة، التي رسخت موقعها كواحدة من أفضل الوجهات الرياضية، بفضل رياحها الدائمة التي تجعل منها وجهة للرياضات الشراعية بامتياز. كلها مؤهلات مكنت مدينة الداخلة من احتضان العديد من التظاهرات الرياضية العالمية.

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية للمشاركة المواطنة «أشارك»

يرى 64 في المائة من المشاركين أن ألعاب القوى توجد على رأس الرياضات التي يتعين الرهان عليها من قبل السياسات العمومية، تليها كرة القدم بنسبة 60 في المائة، ثم كرة السلة بنسبة 43 في المائة. في حين، يرى 21 في المائة و8 في المائة فقط من المستجوبين على التوالي، أن الفروسية والغولف يتعين استهدافهما من قبل السياسات العمومية.

8. غياب إطار للتتبع من أجل قياس الوزن الاقتصادي للرياضة

على الرغم من غياب معطيات ملموسة حول الوزن الاقتصادي للرياضة بالمغرب، إلا أن الإمكانيات التي يتيحها هذا المجال قد أكدتها بعض الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العمومية في مجال الرياضة أو الجوانب الاقتصادية لقطاع الرياضة. ومع ذلك، فإن غياب التحليلات المتعلقة بالحسابات الوطنية يحول دون تقييم ملموس لمساهمة الرياضة بمدلولها الواسع في خلق الثروة بالمغرب. وفي الواقع، يُنظر إلى الرياضة على أنها نشاط لإنفاق الموارد المالية دون أن يتحقق بالضرورة عائد على الاستثمار، طالما أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الإجمالي لا تزال غير قابلة للتحليل ولا القياس ببلادنا.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل غياب إطار لتتبع وتقييم الوزن الاقتصادي الذي يمكن أن يمثلته قطاع الرياضة في المغرب، غالباً ما ينشأ التباس على مستوى التواصل بين مساهمة القطاع (من حيث القيمة المضافة) في الناتج الداخلي الإجمالي، من جهة، والنفقات العمومية على الرياضة في إطار الميزانية العامة للدولة، من جهة ثانية. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات على الرياضة تنقسم بشكل عام بين نفقات الأسر (السلع والخدمات المرتبطة بالرياضة)، ونفقات الإدارات العمومية (الدولة والجماعات الترابية)، ونفقات المقاولات.

الإطار رقم 4: وزن قطاع الرياضة بالمغرب

من أجل تقييم مساهمة قطاع الرياضة في المغرب ولو بشكل نسبي، أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقييماً تقديرياً انطلاقاً من المعطيات المتاحة. ويكشف هذا التقييم عن أن حصة النفقات الرياضية في الناتج الداخلي الإجمالي بلغت ما بين 0.5 و1 في المائة سنة 2020. وقد تم إنجاز هذا التقييم التقديري، مع مراعاة «مقاربة النفقات»، التي تدمج على الخصوص العناصر التالية:

نفقات الدولة على الرياضة (لا سيما القطاع الحكومي المكلف بالرياضة، مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرتبطة بقطاع الرياضة،...):

نفقات الأسر على الرياضة (الاستهلاك النهائي للأسرة مقارنة بالمكونات المرتبطة بالرياضة في الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك):

الرصيد الخارجي (الصادرات - الواردات) المرتبط بتجارة السلع الرياضية.

ويتضح أن القيمة التقريبية لوزن قطاع الرياضة تتسجم مع الرقم المسجل على مستوى القارة الإفريقية عموماً، والذي قدرته دراسة أخرى¹ أيضاً بنسبة 0.5 في المائة. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تبقى بعيدة عن ما هو مسجل بدول أخرى مثل إسبانيا بنسبة 3.3 في المائة أو مصر بنسبة 1.6 في المائة.

.Ecosystème du sport en Afrique : de potentiel à levier de développement », déc. 2020, Mazars et ASCI » : 1

III. توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في سنة 2019 دراسة حول السياسة الرياضية بناءً على طلب من مجلس المستشارين في إطار الإحالة رقم 26/2019. وقد تضمنت هذه الدراسة العديد من التوصيات المرتبطة بشكل مباشر بموضوع اقتصاد الرياضة (انظر الملحق رقم 2). وتجدر الإشارة إلى أنه بعد مرور ثلاث سنوات، يلاحظ أن التوصيات التي تم اقتراحها عندئذ لا تزال تتسم براهنتها وجدواثيتها، وهو ما يشكل منطلقاً أساسياً للرافعات التي يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إرساءها من خلال هذا الرأي. ولعل من أول هذه التوصيات التي اعتبرها المجلس جوهرياً لتطوير قطاع الرياضة بالمغرب، الارتقاء بأي استراتيجية وطنية حول الرياضة إلى سياسة عمومية إجرائية يتم اعتمادها بموجب قانون-إطار.

هذا، وإذا كانت الرياضة بالمغرب، سواء على صعيد التمثلات أو الممارسة، تعتبر على نطاق واسع نشاطاً ترفيهياً اختيارياً لا ينبغي أن يخضع بالضرورة للتنظيم أو التقنين، فإنه من بين الخلاصات الأساسية لدراسة موضوع اقتصاد الرياضة، وفي ضوء ما تم استقاؤه من آراء معظم الفاعلين المعنيين الذين جرى الإنصات إليهم، أن بناء اقتصاد الرياضة يتوقف بشكل كلي على تنظيم القطاع وهيكلته وولوجه عالم الاحتراف.

ويقتضي النهوض بالبعد الاقتصادي للرياضة، وضع مخططات عمل للحفاظ على استدامة المداخل المتأدية من هذا القطاع، لا سيما من خلال إرساء إطار تنظيمي ملائم، سواء على صعيد التقنين أو توفير البنيات التحتية والموارد البشرية المتخصصة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان وضع إطار للتتبع والتقييم من أجل تطوير منظورنا للرياضة من مجرد قطاع ذي صبغة اجتماعية، والانتقال بها إلى قطاع قابل للاستمرار اقتصادياً ومنصف اجتماعياً. لذلك، تحتاج الصناعة الرياضية إلى بيئة منظمة تحكمها قواعد واضحة تتيح جذب الاستثمارات. وفي هذا الصدد، يمكن تحقيق عائد على الاستثمارات المنجزة في البنيات التحتية الكبرى (الملاعب، القاعات متعددة الرياضات، وغيرها) من خلال العروض الرياضية، أي من قِبَل رياضيين محترفين وتنظيمات رياضية مهيكلة.

وبناءً على التشخيص الذي تم إجراؤه لموضوع اقتصاد الرياضة بالمغرب، يتطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى رفع ملموس لحصة مساهمة الرياضة في الناتج الداخلي الإجمالي، التي قدرت في سنة 2020 بحوالي 0.5 في المائة. ويقتضي تجسيد هذا الطموح إجراء تحولات اقتصادية واجتماعية هيكلية تم تجميعها في ثلاثة محاور رئيسية: تغيير نظرة المغاربة إلى الرياضة؛ والبيئة الوظيفية الضرورية التي تتيح للفاعلين العمل في ظروف أكثر ملاءمة؛ وهيكله النشاط الرياضي وإضفاء الطابع الاحترافي على القطاع. وسيمكن التنزيل الفعلي لهذه التوصيات من بناء قطاع جمعي يكفل تيسير ولوج الجميع للرياضة، وقطاع اقتصادي تقوده استثمارات القطاع الخاص وقادر على خلق الثروة ومناصب الشغل بكيفية مستدامة.

المحور الأول: تغيير نظرة المغاربة إلى الرياضة

1. تعزيز التواصل بشأن الرياضة وأهميتها، ليس فقط في ما يتعلق بمزاياها على الصحة، بل أيضا باعتبارها منظومة للإبداع الذاتي والمستقل وقطاعاً احترافياً يفتح آفاقاً للاستثمار ولخلق مسارات مهنية أمام الشباب.
2. التنقيب عن المواهب منذ سن مبكرة. لذلك، ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:
 - أ. إعطاء الأولوية لتطوير الرياضة المدرسية والجامعية؛
 - ب. تعزيز برامج المسابقات المدرسية والجامعية وإعادة التركيز على البطولات الموجهة للشباب في مؤسسات التعليم الثانوي؛
 - ت. تخصيص منح دراسية للتلاميذ الذين يختارون ممارسة الرياضة في المؤسسات الجامعية والذين يمتلكون قدرة على تحقيق نتائج متميزة؛
 - ث. إطلاق دينامية حقيقية مهيكلة للرياضة المدرسية على الصعيد التربوي، من خلال تعميم إحداث الجمعيات الرياضية التي تمارس أنشطتها بشكل فعلي داخل مؤسسات التربية والتعليم المدرسي ومؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الجامعية (طبقاً لما نص عليه القانون رقم 30.09).
3. وضع استراتيجية للتكوين والمواكبة في مجال مهن الرياضة، من خلال إشراك الفاعلين المعنيين (الجامعات الرياضية، الأندية، الجماعات الترابية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وغيرها).
4. تنمية اهتمام النساء بالرياضة، من خلال فتح المجال أمام مشاركتهن الفعلية في هذا الميدان. وبلوغ هذه الغاية، ينبغي:
 - أ. النهوض بصورة المرأة المغربية في الرياضة، من خلال تسليط الضوء على إنجازات البطلات المغربيات في مختلف الأصناف الرياضية؛
 - ب. تطوير عروض جديدة لأنشطة إضافية للرياضة في الملاعب (تشيط، يوغا، تظاهرات مهنية، وغير ذلك)؛
 - ت. تخصيص حصص معين لمشاركة الفتيات في المسابقات المنظمة في إطار الرياضة المدرسية؛
 - ث. النهوض بالرياضة لفائدة الفتيات، من خلال دعم مراكز التكوين داخل النوادي الرياضية؛
 - ج. تطوير البطولات النسوية الوطنية والجهوية؛
 - ح. تمكين الفتيات من الولوج إلى الرياضة على قدم المساواة مع الفتيان، من خلال العمل على تجاوز القيود الثقافية والاجتماعية؛
 - خ. ضمان ولوج منصف للنساء إلى مناصب المسؤولية داخل الهيئات الرياضية، من خلال اعتماد حصص معين في التمثيلية، في أفق تحقيق المناصفة.

5. إعداد إطار مرجعي، يساهم في بلورته جميع الفاعلين المعنيين، من أجل حماية الرياضيين، لاسيما النساء، من التحرش في الميدان الرياضي. وسيتوخى هذا الدليل تسليط الضوء على الصور النمطية المتعلقة بالتحرش في هذا القطاع ومحاربتها، بالإضافة إلى وضع مبادئ توجيهية حول المعايير الدنيا الخاصة الواجب توفرها في السياسات الرامية إلى حماية الرياضيين.

المحور الثاني: وضع إطار تنظيمي ملائم

1. تحسين الإطار القانوني، والعمل على الخصوص على المراجعة الشاملة للقانون رقم 30.09 المتعلق بالترقية البدنية والرياضة، وهو ما يقتضي العمل، بالتشاور مع الفاعلين المعنيين، على الوقوف على جميع العوامل التي تعيق حالياً تفعيل مقتضيات هذا القانون، أو تلك التي تطرح صعوبات على مستوى الأجرأة.

2. جعل الجماعات الترابية فاعلاً رئيسياً في النهوض بالرياضة وفي تنزيل المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية في مخططاتها (برنامج التنمية الجهوية، برنامج تنمية العمالة أو الإقليم، برنامج عمل الجماعة)، وكذلك على مستوى مخطط توجيه التهيئة العمرانية ومخطط التنقلات الحضرية. كما يقتضي ذلك أيضاً إعادة تحديد أدوار الجماعات الترابية في المجال الرياضي، وذلك من خلال إدراج وتوضيح الاختصاصات الذاتية والمشاركة ذات الصلة على مستوى القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

3. مواصلة تطوير البنيات التحتية، من خلال:

أ. إطلاق مخطط توجيهي وطني للبنيات التحتية الرياضية، تحدّد له أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة وقابلة للتنفيذ؛

ب. العمل، وفق مقاربة تشاركية، على وضع خرائط جهوية للبنيات والمنشآت الرياضية (الموجودة أو التي سيتم إنجازها) حسب أصنافها؛

ت. جعل أي مساهمة مالية عمومية في إنجاز بنية تحتية رياضية مشروطة بإعداد دراسات قبلية تحدد أهداف هذه البنية التحتية، ولماذا وقع الاختيار على حجم معين للمنشأة، وتحدد تكاليف بنائها واستغلالها وصيانتها ونمط تديرها. ويهم هذا الأمر، على وجه الخصوص، كل الملاعب الجديدة الكبرى، أخذاً بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من الملاعب الخمسة الكبرى التي تديرها شركة «سونارجيس» والتي تسجل عجزاً كبيراً بسبب ضعف حجم استغلالها؛

ث. تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها على الصعيد الجهوي، في مجال البنيات التحتية انسجاماً مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحددة في برامج التنمية الجهوية، مع الحرص على الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للممارسة الرياضية (الرياضة الجماهيرية، الرياضة المدرسية والجامعية، رياضة المستوى العالي)، ورياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، والرياضة النسوية، والأنشطة البدنية للمسنين؛

- ج. تخصيص فضاءات لملاعب الأحياء في تصاميم تهيئة الجماعات والتخصيص عليها في دفاتر التحملات التي تضعها الجماعات في تعاملها مع المنعشين العقاريين؛
- ح. تطوير شراكات بين مؤسسات التعليم العمومية والخصوصية، من أجل الاستعمال المشترك للبنيات الرياضية في إطار تعاون يعود بالنفع على الطرفين.
4. العمل، اعتباراً لمواطن الخلل التي تم الوقوف عليها في تديبر ملاعب القرب، على وضع أنماط تديبرية لهذه الملاعب، بغض النظر عن طبيعة ملكيتها، من خلال اعتماد عقود للشراكة بين القطاعين العام والخاص أو نمط التديبر المفوض. وينبغي أن تتضمن دفاتر التحملات ذات الصلة مؤشرات واضحة وبنوداً لإعادة النظر في الشروط المرجعية عندما لا يتناسب حجم الأرباح المحققة مع هذا النوع من الأنشطة.
5. وضع خريطة لعرض التكوين المتوفر في مجال مهن الرياضة بالمغرب، وذلك بغية رصد الحاجيات والنواقص المسجلة على مستوى كل مهنة، وترصيد الجهود التي تبذلها مراكز التكوين الموجودة بشكل منعزل والعمل على ضمان التقائيتها.
6. سن إلزامية التوفر على مؤشرات حول الآثار الاقتصادية المتوقعة قبل تنظيم أي تظاهرة رياضية، عبر إنجاز دراسات كمية، وذلك للتمييز بين التظاهرات ذات الصبغة الاجتماعية (التي تستفيد من الدعم) والتظاهرات ذات الغايات الاقتصادية (تحقيق عائدات على الاستثمار).
7. تطوير منظومة معلومات على المستويين الترابي والوطني، وذلك بالتشاور مع مجموع الفاعلين المعنيين. ويتمثل الهدف من ذلك في:
- أ. إحداث حساب فرعي خاص بقطاع الرياضة، في إطار منظومة المحاسبة الوطنية لقياس أداء النشاط الاقتصادي؛
- ب. نشر كل الإحصاءات التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالرياضة (النفقات على المجال الرياضي، التشغيل، مواصفات الممارسين)، من خلال ملاءمة التصنيف الخاص بالأنشطة والمنتجات ذات الصلة، ومأسسة البحوث الوطنية التي تتناول هذا النوع من المعطيات؛
- ت. وضع خريطة لمختلف الأنواع الرياضية التي يمكن لبلادنا أن تراهن عليها من حيث الاستثمارات، وذلك مع مراعاة خصوصيات كل نوع رياضي؛
- ث. وضع إطار للتتبع والتقييم من أجل تحسين عمليتي تخطيط ووضع السياسات في مجال الرياضة.
8. تشجيع السياحة الرياضية
- أ. رصد مؤهلات البلاد في مجال الرياضات الترفيهية والنهوض بها على الصعيد الجهوي في المقام الأول؛
- ب. النهوض بنسيج إنتاجي محلي متخصص في المنتجات المقترنة بالرياضة، من خلال برمجة مدارات سياحية تركز على الأنشطة الرياضية وتنظيم تظاهرات رياضية بشكل منظم على الصعيد المحلي؛

ت. توقع وتدبير منافع تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى ذات البعد الدولي، وذلك حتى يكون لها أقصى الأثر على الصعيد المحلي.

9. النهوض بالبحث والتطوير في مجال الرياضة، من خلال إشراك مختلف المؤسسات الجامعية ومراكز البحث ارتكازاً على ميزانية خاصة ومخطط عمل محدد (برمجة مسالك دراسية جامعية، منح دراسية، ماستر متخصص، أطروحات الدكتوراه، وغير ذلك).

المحور الثالث: هيكلية النشاط الرياضي وإضفاء الطابع الاحترافي على الرياضة بالمغرب

1. مواكبة عملية تحول الأندية من جمعيات إلى شركات

أ. تمكين الأندية من آلية للمواكبة بما يكفل، في غضون فترة زمنية محدودة، تحقيق المتطلبات الأساسية اللازمة لهذا التحول (مخطط محاسباتي، تامين الممتلكات، كفاءات تحويل الأصول المملوكة للأندية، الحماية الاجتماعية للاعبين، وغير ذلك)؛

ب. إعادة النظر في الأنظمة الأساسية النموذجية المعتمدة بموجب القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، والتي لا تتلاءم مع مختلف الأصناف الرياضية بسبب اختلاف حجمها ووسائلها. ويقتضي تفعيل هذا التحول إعادة صياغة هذا القانون ووضع نصوص قانونية واضحة تتسجم مع المقتضيات الجديدة للقانون رقم 17.95 كما تم تغييره وتتميمه المتعلق بشركات المساهمة. (التفكير في سن إعفاءات أو تحفيزات ضريبية من أجل تسريع وتيرة التحول)؛

ت. جعل الأندية مسؤولة عن تطوير الصنف الرياضي الذي تنتمي إليه، من خلال استقطاب المواطنين والمواطنين المهتمين وتمكينهم من إطار مناسب لممارسته في أفضل الظروف؛

ث. جعل الجامعات والأندية الرياضية، باعتبارها فاعلاً رئيسياً، مسؤولة رسمياً عن التتبع الاجتماعي والمهني للرياضيين المحترفين.

2. العمل على إحداث نظام أساسي خاص بالرياضيين المحترفين والرياضيين من المستوى العالي، يضمن الاستقرار المالي والاجتماعي لهؤلاء الممارسين، بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية التي تتلاءم مع خصوصيات مهنة الرياضي ومخاطرها: التقاعد المبكر، والتأمين عن الحوادث المهنية، وتيسير سبل تغيير المسارات المهنية ذات الصلة بالرياضة.

3. تحسين قدرة الأندية والعصب والجامعات الرياضية على تعبئة المزيد من المداخل. ولبوغ هذه الغاية، يوصى باعتماد الإجراءات التالية:

- إعادة النظر في الطريقة والجدولة الزمنية المعتمدة في توزيع الدعم العمومي، بهدف تمكين الجامعات الرياضية من وضوح الرؤية، لا سيما الجامعات الصغرى، ووضع قواعد ومعايير أكثر إنصافاً لتوزيع الدعم. وفي هذا السياق، ينبغي أيضاً إعادة النظر في كفاءات تحصيل السلطات العمومية الوصية لحصة الصندوق الوطني لتنمية الرياضة من عائدات الإشهار، التي تشكل جزءاً كبيراً من الإعانات التي يتم إعادة توزيعها؛

- تحرير سوق حقوق البث التلفزيوني، مع منح الأندية إمكانية الاستفادة ولو جزئياً من حقوق البث، مع الحرص بالموازاة مع ذلك على ترسيخ مبدأ الاستحقاق؛
 - إعادة النظر في الاستراتيجية المعتمدة في مجال التذاكر، من أجل استقطاب فئات جديدة من الجماهير، من خلال العمل على اقتراح مجموعة من الخيارات، كالمقاعد المرقمة التي تتيح تقديم العديد من الخدمات لفئات مختلفة من الأشخاص خلال الحدث الرياضي نفسه؛
 - تثمين صورة الأندية الرياضية واستثمارها من أجل تعبئة المزيد من المداخيل، من خلال تطوير منتجات موازية. كما يوصى بتحسيس الأندية بالفرص التي تتيحها الاستعانة بمصادر خارجية للترويج لمنتجاتها الموازية وتوزيعها، من خلال إبرام شراكات تجارية (مقاولات، وكالات الاتصال وغيرها)؛
 - تثمين صورة «النجم الرياضي المغربي» باعتباره عنصراً رئيسياً في المنظومة الرياضية ونقطة انطلاق لإرساء احترام ناجح؛
 - التحفيز على تنويع آليات تمويل الجامعات الرياضية، من خلال تعبئة جميع الأطراف المعنية: المنخرطون، المجازون (الحاصلون على رخصة رياضية)، الجامعات الترابية، المقاولات الخاصة، وغير ذلك.
4. إطلاق برنامج للدعم والتمويل، يستهدف المقاولين الشباب في مجال الرياضة بالمغرب، على أن يتم توزيعه حسب القطاعات (التجهيزات، التوزيع، المواكبة، تديير ملاعب القرب، تنظيم التظاهرات، الرقمنة، وغير ذلك).
5. محاربة الأنشطة غير المهيكلة في قطاع الرياضة
- أ. في مجال توزيع المعدات الرياضية، من خلال تعزيز إجراءات المراقبة والتتبع؛
- ب. في قطاع القاعات الرياضية، من خلال التحول من صفة الجمعية وتشجيع الأنشطة المقاولاتية والحرص على التأكد من احترام حقوق المستخدمين ومن أن شروط الصحة والنظافة والسلامة مطابقة للمعايير المطبقة على هذا النوع من الأنشطة.

الملحق رقم 1

لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

يودُّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن يعرب عن خالص شكره لمختلف الفاعلين والهيئات والمؤسسات التي شاركت في جلسات الإنصات التي جرى تنظيمها. كما يود المجلس توجيه شكر خاص إلى كل من أرسلوا مساهمات كتابية من أجل إغناء مضامين هذا الرأي.

<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛ - وزارة الاقتصاد والمالية؛ - المديرية العامة للجماعات الترابية؛ - التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ - الشركة المغربية للألعاب والرياضة (MDJS)؛ - الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية (سونارجيس). 	<p>قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم؛ - الفيدرالية المغربية لمهنيي الرياضة؛ - الجامعة الملكية المغربية للكرة الطائرة؛ - الجامعة الملكية المغربية للجيدو وفنون الحرب المشابهة؛ - الجامعة الملكية المغربية للسباحة. 	<p>جامعات رياضية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - السيد عزيز داودة؛ - السيد عبد العالي إيدر؛ - السيد عبد العزيز الطالبي؛ - السيد جواد الزيات؛ - السيد منصف بلخياط؛ - السيد إسماعيل بوزكراوي العلوي؛ - السيد بدر الدين الإدريسي؛ - السيد أمين بيروك؛ - السيد كريم حضري. 	<p>خبراء</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مجموعة بلانيت سبور (Planet Sport) - Mercure International of Morocco 	<p>فاعلون اقتصاديون</p>

لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

أحمد أبوه
طريق أكيزول
محمد علوي
خليدة عزبان بلقاضي
العربي بلعربي
فؤاد ابن الصديق
علال بنلعربي
مريم بنصالح شقرون
لطيفة بنواكريم
محمد فيكرات
عبد الكريم فوطاط
أمين منير العلوي
عبد الله ديك
منصف كتاني
علي غنام
أحمد الحليمي علمي
كريمة مكيكة
محمد مستغفر
عبد الله متقي
حكيمه ناجي
أحمد أعياش
محمد البشير الراشدي
طارق السجلماسي

نجاه سيمو
منصف الزياتي
أمين برادة سني
لطفى بوجندار

الخبراء الداخليون الذين واكبوا اللجنة في إعداد هذا الرأي

- عفاف أفرياط - ياسمينة الدكالي	الخبيرتان الداخليتان للمجلس
- إبراهيم لساوي	المترجم

الملحق رقم 2

ملخص رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول السياسة الرياضية

يأتي إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدراسة حول «السياسة الرياضية بالمغرب» إثر توصله بإحالة من مجلس المستشارين بتاريخ 25 يوليوز 2018. وقد تمحورت هذه الدراسة حول إجراء تقييم لمدى أجراء «الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020»، وذلك ارتكازاً على مقارنة تشاركية شملت الفاعلين الرئيسيين وأبرز الخبراء العاملين في الحقل الرياضي الوطني.

وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية، موضوع الإحالة، رؤية سياسية طموحة للغاية وحددت رافعات ومحاور استراتيجية واضحة وملائمة لا تزال تكتسي راهنية. ومع ذلك، فإن تنزيل هذه الاستراتيجية لم يُمكن من بلوغ الأهداف المسطرة، كما يلاحظ أن الرياضة لا تحتل حتى الآن المكانة الجديرة بها في إطار السياسة التنموية للبلاد.

وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على العديد من العوامل التي حالت دون أجراء الاستراتيجية. فمن جهة، لم يتم تنزيلها في شكل سياسة عمومية حقيقية ولم يتم إرساء آليات تضمن الإشراف عليها بكيفية فعالة. ومن جهة ثانية، واجه الإطار التشريعي والتنظيمي صعوبات جمّة على مستوى التطبيق، لا سيما القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد البشرية والمالية التي تمت تعبئتها كانت غير كافية بالمقارنة مع حجم التحديات التي يتعين رفعها.

ومن هذا المنطلق، حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على بلورة جملة من التوصيات، تُهمُّ بالأساس ما يلي:

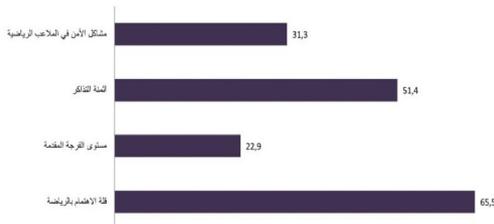
- أولاً، الارتقاء بالاستراتيجية الوطنية للرياضة إلى سياسة عمومية، يتم اعتمادها بموجب قانون إطار، مع الحرص على احترام مبادئ ومقتضيات الدستور، وتحديد الأدوار المنوطة بمختلف الفاعلين بشكل واضح، وضمان قيادة مؤسساتية فعالة على الصعيدين الوطني والترابي.
- ثانياً، إعطاء الأولوية، في غضون السنوات المقبلة، للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية، وذلك من خلال العمل على وجه الخصوص على إعطاء التربية البدنية والرياضة مكانة بارزة في البرامج الدراسية، وتزويد مؤسسات التربية والتعليم المدرسي بالمؤطرين المؤهلين وتوفير البنيات التحتية الرياضية الملائمة.
- ثالثاً، ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي، لا سيما القانون رقم 30.09، مع مقتضيات الدستور، والعمل، بالتشاور مع الفاعلين المعنيين، على مراجعته بما يُمكن من تجاوز العوامل التي تعيق تنفيذه الفعلي وضمان إصدار جميع المراسيم التطبيقية ذات الصلة.
- رابعاً، وضع نظام مندمج للمعلومات، بالتنسيق مع مجموع الفاعلين المعنيين والمندوبية السامية للتخطيط، وذلك بما يتيح تتبعاً وتقييماً مُحْكَمَيْن لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرياضة ولانعكاساتها.

- خامساً، مواصلة جهود تطوير البنيات التحتية الكبرى والتجهيزات الرياضية للقرب. ولهذه الغاية، ينبغي رصد وتحديد حجم الحاجيات بشكل دقيق في مجال الموارد البشرية والمالية على صعيد كل جهة، وذلك انسجاماً مع مضامين برامج التنمية الجهوية. وبخصوص النهوض بالبنيات التحتية الكبرى على الصعيد الوطني، يتعين العمل، بمعية الجهات، على اعتماد مخطط وطني خاص بها، مع الحرص على أن تستجيب هذه البنيات للمعايير الدولية وعلى أن تؤخذ بعين الاعتبار انعكاساتها البيئية، وكذا القدرة على الولوج إليها، ومردودية هذه البنيات على المديين المتوسط والطويل.
- سادساً، تعزيز جهود تطوير اقتصاد الرياضة، من خلال إنجاز دراسات وطنية و جهوية تُمكن من الوقوف على الفرص التي يتعين اغتنامها، وتوجيه الاستثمارات العمومية والخاصة، وتطوير المنظومات التي يتطلبها النهوض باقتصاد الرياضة.
- سابعاً، تعزيز عمل الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية، مع العمل على مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بحكامتها. وفي هذا الصدد، ينبغي إرساء قواعد ومعايير موضوعية لمنح الإعانات. كما يتعين الموازنة مع ذلك وضع برنامج للمواكبة والدعم المالي والتقني، من أجل تمكين الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية من اعتماد مختلف المعايير الوطنية والدولية داخل أجل معقول ومن ثم تحسين أدائها.
- ثامناً، وفي إطار تعزيز وتطوير رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، ينبغي إنشاء مركز بارالمبي من المستوى العالي، مع العمل بموازاة ذلك على إحداث اللجنة الوطنية البارالمبية المغربية. كما يتعين إدماج رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في مؤسسات التربية والتعليم المدرسي وفي برامج تكوين الأطر الرياضية.
- تاسعاً، ينبغي دعم جمعيات الأنصار والمحبين وضمان انخراطها، باعتبارها شريكاً، في جهود الوقاية من مظاهر العنف أثناء التظاهرات الرياضية.

الملحق رقم 3: خلاصات الاستشارة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية للمشاركة المواطنة حول موضوع اقتصاد الرياضة

في إطار إعداد رأيه حول اقتصاد الرياضة، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الفترة ما بين 4 و27 مارس 2022، استشارة لاستقاء آراء المواطنين والمواطنات حول الموضوع من خلال المنصة الرقمية التشاركية «أشارك». وقد بلغ مجموع التفاعلات مع الموضوع 69397 من بينها 887 إجابة على الاستبيان الخاص بهذه الاستشارة. وفي هذا الصدد، تقدم نتائج الاستشارة تمثلات المواطنين والمواطنين المشاركين بخصوص اقتصاد الرياضة في المغرب والأسباب التي تحول دون حضورهم في التظاهرات الرياضية وكذا حول آرائهم بشأن التنقيب عن المواهب الرياضية وبشأن ملاعب القرب.

الرسم البياني رقم 2: الأسباب التي تحول دون حضور المواطنين والمواطنات في التظاهرات الرياضية (بالنسبة المئوية)



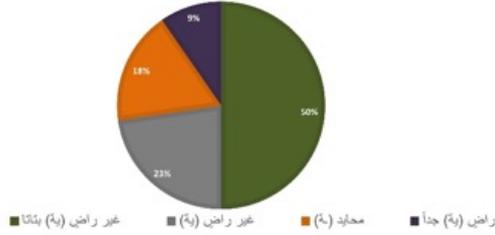
الرسم البياني رقم 1: علاقة المواطنين والمواطنات بالرياضة



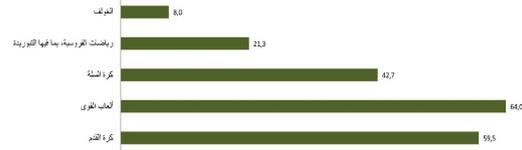
بخصوص علاقة المواطنين والمواطنات بالرياضة، أظهرت النتائج المستمدة من الاستبيان أن أزيد من نصف المستجوبين يمارسون الرياضة بشكل منتظم، وأن زهاء 12 في المائة منهم يشاركون في المنافسات الرياضية. في المقابل، أكد 30 في المائة من المستجوبين أنهم نادراً ما يمارسون الرياضة.

وفي ما يتعلق بالأسباب التي تحول دون حضور المواطنين والمواطنات للتظاهرات الرياضية، تركزت نسبة 65.5 في المائة من أجوبة المشاركين حول المشاكل المتعلقة بالأمن داخل الملاعب. بينما يرى أزيد من نصف المستجوبين أن مستوى الفرجة الرياضية في المغرب يعتبر من بين الأسباب التي تحول دون حضور المواطنين والمواطنات للتظاهرات الرياضية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة 31 في المائة من المستجوبين ترى أن قلة الاهتمام بالرياضة يعد من بين الأسباب التي تحول دون حضور التظاهرات الرياضية.

الرسم البياني رقم 4: نسبة الرضا عن إمكانية الولوج إلى ملاعب القرب

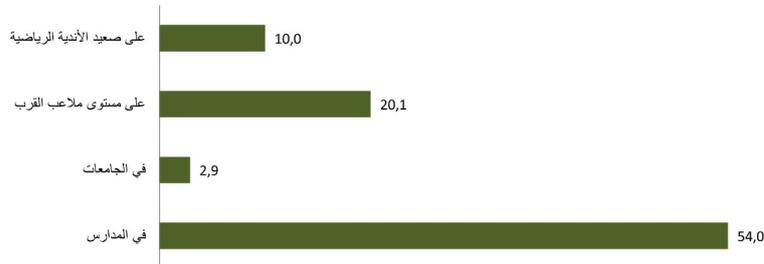


الرسم البياني رقم 3: أنواع الرياضات التي يتعين على السياسات العمومية استهدافها حسب المشاركين (بالنسبة المئوية)



بالموازاة مع ذلك، يتبين أن 64 في المائة من المشاركين يرون أن السياسات العمومية يتعين عليها استهداف ألعاب القوى، تليها كرة القدم بنسبة 60 في المائة، ثم كرة السلة بنسبة 43 في المائة. في حين، يرى 21 في المائة و8 في المائة فقط من المستجوبين على التوالي، أن الفروسية والغولف يتعين استهدافهما من قبل السياسات العمومية. أما في ما يخص ملاعب القرب، يؤكد نصف المستجوبين أنهم غير راضين بتاتا عن إمكانية الولوج إلى ملاعب القرب. في حين، عبر 9 في المائة فقط عن رضاهم على إمكانية الولوج إلى هذه الملاعب.

الرسم البياني رقم 5: مستوى التقييب عن المواهب الرياضية حسب المستجوبين (بالنسبة المئوية)



في ما يخص مستوى التقييب عن المواهب الرياضية، يرى 54 في المائة من المستجوبين أن هذه العملية يتعين أن تجري داخل المدارس و20 في المائة على مستوى ملاعب القرب. في حين يرى 10 في المائة فقط أن التقييب عن المواهب الرياضية ينبغي أن يتم على مستوى الأندية الرياضية وحوالي 3 في المائة داخل المؤسسات الجامعية.

ختاماً، يُستفاد من هذه الاستشارة أن أزيد من نصف المواطنين أكدوا ممارستهم للرياضة بشكل منتظم وأن حوالي 12 في المائة أكدوا مشاركتهم في المنافسات الرياضية. أما عن الأسباب التي تحول دون مشاركة المواطنين والمواطنات في التظاهرات الرياضية، فقد صرح 65.5 في المائة منهم أنها تعزى لمشاكل الأمن داخل الملاعب وأزيد من 51 في المائة لمستوى الفرجة المقدمة في المغرب. من جهة أخرى، اعتبر 64 في المائة من المستجوبين أن ألعاب القوى هي الرياضة التي يتعين

أن تستهدفها السياسات العمومية، تليها كرة القدم بنسبة 60 في المائة. وفي ما يتعلق بملاعب القرب، عبّر نصف المستجوبين عن عدم رضاهم بتاتا عن إمكانية الولوج إلى هذه الملاعب في حين أعرب 9 في المائة فقط منهم عن رضاهم. أخيرا، يرى 54 في المائة من المستجوبين أن التتقيب عن المواهب الرياضية يتعين أن يجري داخل المدارس، مقابل 20 في المائة على مستوى ملاعب القرب، و10 في المائة فقط على مستوى الأندية الرياضية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma